

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أمل عيتاني

زياد الحسن

علي هويدي

محمود حنفي

معين مناع

نافذ أبو حسنة

طبعة مزبدة ومنقحة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

زياد الحسن
محمود حنفي
نافذ أبو حسنة

أمل عيتاني
علي هويدي
معين منّاع

مراجعة لغوية

ليلي صباغ



مركز الزيتونة

للدراستات والاستشارات

بيروت - لبنان

Conditions of the Palestinian Refugees in Lebanon

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2008م - 1429هـ

الطبعة الثانية

2012م - 1433هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-500-74-4

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

ص.ب.: 14-5034، بيروت - لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

الحارث عدلوني

إخراج

مروة غلاييني

طباعة

CA s.a.r.l. |Beirut, Lebanon| +961 1 30 44 44

فهرس المحتويات

3.....	فهرس المحتويات
7.....	المقدمة
11.....	التمهيد

الفصل الأول: التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

19.....	مقدمة
20.....	أولاً: لجوء الفلسطينيين إلى لبنان
21.....	ثانياً: الأونروا وتسجيل اللاجئين
22.....	ثالثاً: المديرية العامة لشؤون اللاجئين
23.....	رابعاً: لماذا اللجوء إلى لبنان؟
24.....	خامساً: إحصاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان :
28.....	تقدير زياد الحسن لعدد اللاجئين
30.....	سادساً: الأسرة والمنزل الفلسطيني في المخيم والتجمع
31.....	سابعاً: تهجير اللاجئين داخل لبنان وهجرتهم إلى الخارج
33.....	ثامناً: اللاجئين في لبنان حسب فئات العمر والجنس
34.....	تاسعاً: خصوبة المرأة الفلسطينية في لبنان
35.....	عاشراً: مخيمات وتجمعات اللاجئين :
38.....	المخيمات الرسمية:
38.....	1. مخيمات شمال لبنان
38.....	2. مخيمات بيروت
39.....	3. مخيمات منطقة صيدا
39.....	4. مخيمات منطقة صور
42.....	أحد عشر: توزع سكن اللاجئين في لبنان
46.....	إثنا عشر: لماذا السكن في المخيم؟

- 47 ثلاثة عشر: الخوف من التوطين وإفشال محاولات تحسين الإسكان للاجئين:.....
- 47 1. مشروع منطقة جزين
- 47 2. مشروع القرية
- 48 أربعة عشر: الملكية العقارية للاجئين الفلسطينيين في لبنان
- 49 خاتمة

الفصل الثاني: الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان

- 55 مقدمة
- 56 أولاً: تعريف اللاجئ الفلسطيني
- 58 ثانياً: حق الإقامة والسكن
- 61 ثالثاً: قانون العمل اللبناني وحق العمل للفلسطينيين
- 66 رابعاً: قوة العمل الفلسطينية والاقتصاد اللبناني: تكامل لا تنافس
- 68 خامساً: حق التملك
- 69 سادساً: لماذا جرى تعديل المرسوم السابق وكيف برز هاجس التوطين؟
- 71 سابعاً: منع مواد البناء عن مخيمات صور ومنع التملك خارجها
- 73 ثامناً: الحوار الفلسطيني - اللبناني والحقوق الإنسانية
- 74 خاتمة

الفصل الثالث: تعليم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

- 79 مقدمة
- 80 أولاً: تطور الأوضاع التعليمية للاجئين الفلسطينيين في لبنان
- 84 ثانياً: الواقع التعليمي الراهن للاجئين الفلسطينيين في لبنان:
- 85 1. العجز المالي وسياسة التوظيف
- 88 2. الأبنية المدرسية ونظام الدفعتين
- 89 3. لوائح التعليم والضغط والإهمال



4. انعكاسات السياسة التعليمية للأونروا 89
5. التعليم ما بعد الثانوي 101
- ثالثاً: التعليم الجامعي ومشكلاته 102
- خاتمة 106

الفصل الرابع: الوضع الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

- أولاً: التكوين الاجتماعي وولادة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين 113
- ثانياً: الفئات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين : 122
1. الأطفال 122
2. النساء 124
3. الشباب 127
4. المُسنون 128
5. المعاقون وذوي الاحتياجات الخاصة 130

الفصل الخامس: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: مشاريع التسوية وأفاق المستقبل

- مقدمة 139
- أولاً: منذ نكبة 1948 وحتى نكسة 1967 140
- ثانياً: منذ 1968 وحتى حرب 1973 146
- ثالثاً: منذ 1974 وحتى 1990 147
- رابعاً: منذ مؤتمر مدريد 1991 وحتى قمة كامب ديفيد 2000 150
- خامساً: منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى 2005 155
- سادساً: السيناريوهات المتوقعة : 160
1. التهجير القسري 160
2. التهجير الاختياري 160
3. الذهاب إلى مناطق السلطة الفلسطينية 161
- سابعاً: خلاصة واستنتاج 161

الفصل السادس: أحداث مخيم نهر البارد وتداعياتها السياسية والأمنية والإنسانية

169.....	أولاً: لمحة عامة عن مخيم نهر البارد
169.....	ثانياً: فتح الإسلام:
169.....	1. خلفيات الأحداث
172.....	2. الانشقاق والنشأة
174.....	ثالثاً: المواقف اللبنانية من أحداث نهر البارد
177.....	رابعاً: الموقف الفلسطيني من أحداث نهر البارد:
177.....	1. موقف السلطة الفلسطينية
179.....	2. حركة فتح
179.....	3. حركة حماس
180.....	4. فصائل أخرى
181.....	خامساً: نازحو نهر البارد مأساة فلسطينية جديدة:
183.....	1. صور من معاناة اللاجئين
186.....	2. الخسائر الاقتصادية
186.....	سادساً: إعادة إعمار المخيم:
186.....	1. الموقف اللبناني
193.....	2. الموقف الفلسطيني
197.....	3. موقف وكالة الأونروا
199.....	4. الموقف الدولي
200.....	5. الموقف العربي
201.....	سابعاً: الفلسطينيون ومعالجة تداعيات أحداث نهر البارد

المقدمة

هذه هي الطبعة الثانية لهذا الكتاب، بعد تحديث الكثير من محتوياته، حسب الإحصائيات والمعلومات المتوفرة حتى أواخر سنة 2011؛ مع الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان فإن أحدث المعلومات المتوفرة في ذلك التاريخ، تعود إلى سنوات سابقة.

أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي قصة معاناة مستمرة منذ أكثر من ستين عاماً. في لبنان يُحرم الفلسطينيون من عدد من حقوقهم المدنية، ويُحرمون من حقوق العمل في الكثير من المهن، كما يُحرمون من حقوق التملك. وتشكل البيئة السياسية والقانونية اللبنانية بيئة طاردة للفلسطينيين بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين. كما أن الاحتجاج بأن الإبقاء على معاناة الفلسطينيين وحرمانهم من حقوق الحياة الإنسانية الكريمة، يعين على استمرار اهتمامهم بقضيتهم، هي حجة غير مستندة إلى أية أسس صحيحة. إذ إن استمرار المعاناة يدفع الفلسطينيين للهجرة إلى دول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا وأستراليا وأمريكا الجنوبية، حيث توجد مخاطر أكبر في توطينهم وذوبانهم، وابتعادهم عن مركز الاهتمام بقضيتهم. كما أن الفلسطينيين الذين حصلوا على حقوقهم المدنية في البلاد العربية لم ينسوا قضيتهم، ولم يتوقفوا عن العمل على تحرير أرضهم، ومثال ذلك الفلسطينيون في سورية، وكذلك في الكويت التي شهدت نشأة حركتي فتح وحماس في الخارج.

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد.

والكتاب موثق من الناحية العلمية، ومكتوب بطريقة موضوعية، ويستعين بالكثير من الجداول والأرقام والإحصائيات التي تدعم الحقائق والمعلومات الواردة في النصوص.

نسأل الله سبحانه، أن يفيد هذا الكتاب في تسليط الضوء على قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأن تُسهم المعلومات الواردة فيه في دفع صناع القرار اللبناني إلى التخفيف من معاناة إخوانهم الفلسطينيين.

المحرر

التمهيد

التمهيد

نافذ أبو حسنة*

اشترك اللاجئون الفلسطينيون إلى لبنان، مع اللاجئين إلى الأقطار الأخرى في مراحل المعاناة الأولى، من بحث عن لقمة العيش، والمأوى، ومواجهة مشاريع التوطين المبكرة، وكذلك الانصراف إلى التعليم والاهتمام به. لكن معاناة اللاجئين إلى لبنان ظل لها ما يميزها أيضاً، بسبب طبيعة النظام اللبناني القائم على توازن طائفي، والممتلك لحساسية بالغة إزاء أي اختلال على هذا الصعيد، وأيضاً بسبب ما أثاره وجود المقاومة الفلسطينية من مشكلات ومواجهات وأزمات. وقد انعكس كل ذلك على شكل الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

ويبين عدم توفر إحصاء دقيق متفق عليه لعدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مدى التعقيد الذي يحيط بواقعهم. ذلك أن من شأن وجود مثل هذا الإحصاء، أن يعكس اهتماماً جدياً بهم، ويمهد لحل المشكلات التي يواجهونها، إن كان ثمة توجه فعلي للحل. ومن الملاحظ أنه على الرغم من الأصوات اللبنانية المرتفعة دائماً، برفض التوطين، الذي يرفضه اللاجئون أصلاً؛ فإن هناك جهلاً عاماً بحقيقة أوضاع الفلسطينيين عامة. وإلى الجهل يضاف التجاهل المقصود، والذي لا يرى في الوجود الفلسطيني أكثر من مشكلة أمنية. والجهل والتجاهل معاً ليسا بمستجدين، بل لهما جذورهما أيضاً.

لقد انقضت بسرعة فترة التعاطف التي أعقبت النكبة، وحكمت السلوك اللبناني الرسمي والشعبي تجاه نحو مئة ألف لاجئ فلسطيني قدموا إلى لبنان. مع أن هذا التعاطف لم يغير كثيراً من واقع البؤس الذي عاشه الفلسطينيون في سنوات اللجوء الأولى، فإن انقضاءه أوجد تعقيداً زائداً.

عاش اللاجئون حياة صعبة، تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط العيش الإنساني. فلم تكن أماكن السكن ملائمة، وأمضى الفلسطينيون أعواماً طويلة في خيم، و”بركسات”، وبيوت من الزينكو تفتقر إلى التيار الكهربائي، وتمديدات المياه، وقنوات تصريف

* باحث وإعلامي فلسطيني.

الفضلات، وغيرها من الخدمات العامة التي تُعدّ شرطاً ضرورياً للحياة الإنسانية. وإذا كان هذا هو الحال الذي ساد عموماً في المخيمات وأماكن تواجد اللاجئين بعد النكبة، وحتى انقضاء عقد أو أكثر عليها، فإن ما يثير كثيراً من التساؤلات، هو استمرار الأمر على ما هو عليه بنسبة أو بأخرى حتى الآن في عدد من مخيمات اللاجئين، وبعض تجمعاتهم في لبنان.

جاء الفلسطينيون إلى لبنان قسراً، مقتلعين من بيوتهم، ومطرودين. ولم يكونوا، بغالبيتهم الساحقة، يعلمون قليلاً أو كثيراً عن لبنان، وتركيبه النظام السياسي فيه. والمرتكز:

على توزيع طائفي خاص جداً ودقيق بامتياز. الأمر الذي يجعل من العدد رقماً غير محايد، ويجعل من المجموعة، أي مجموعة حضوراً يتخطى العدد الحسابي الجاف ليصل إلى مضمون السياسة بتلويحاتها وبياناتها ومدلولاتها الخاصة، التي تحضر في لبنان بصيغتها المجتمعية الطائفية والمذهبية والمناطقية¹.

وعليه فقد نظر البعض إلى الوجود الفلسطيني على أنه خطر، وحرّض عليه. فيما رأى البعض الآخر إمكان استخدامه، والتخويف به. لكن الذي انتصر في المرحلة الأولى هو تسليط جوٍّ من القهر والحصار على اللاجئين، الذين تحفظ ذاكرة كبار السن منهم صوراً مروعة عن الإذلال، واعتبار الفلسطينيين ”شيئاً ما يحمل خطراً دائماً“. لقد حفرت هذه الصور أخاديد عميقة في ذاكرة اللاجئ الفلسطيني إلى لبنان، الممنوع من حرية الحركة، والعمل، أو حتى التوسع في السكن، وأسهم كل ذلك في تشكيل تركيب شائك، عنوانه الدائم: القلق، وانعدام أي إحساس بالأمان الاجتماعي والقانوني والنفسي، خصوصاً وأن سلسلة القوانين والمراسيم التي أصدرتها السلطات اللبنانية؛ لتنظيم أوضاع اللاجئين، لم تكن لتقدم أي إسهام يذكر في منح اللاجئين شيئاً من الشعور بالأمان النسبي بانتظار تحقق عودتهم.

ظلّ ”الخوف“ هو المتحكم بالنظرة اللبنانية إلى الوجود الفلسطيني الطارئ. وانعكس هذا على ”تصنيف طبيعة وجودهم“ من قبل السلطات الرسمية ففي أوقات عدّتهم أجنب، وفي مراحل لاحقة صنفتهم كلاجئين يتمتعون بحالة إقامة خاصة. وفي الخمسينيات خضع الفلسطينيون لقوانين الأجنب غير المقيمين. وبعدها أنشأت الدولة



اللبنانية سنة 1950 اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين صدر في 1959/3/31 المرسوم الاشتراعي رقم 42 مستحدثاً إدارة لشؤون اللاجئين في وزارة الداخلية، ومهمتها إصدار بطاقات الهوية والأوراق الثبوتية وجوازات السفر وتحديد أماكن السكن.

وفي 1960/4/26 قضى مرسوم، حمل الرقم 3909، بإنشاء هيئة عليا لشؤون الفلسطينيين ذات طابع سياسي - أمني، ولا يتقاطع عملها مع عمل مديرية اللاجئين². أما قرار وزير الداخلية اللبناني رقم 319، الصادر في 1962/8/2، فقد عدّ اللاجئين أجانب. وصُحّح هذا الوضع نسبياً وفق المرسوم رقم 136، الصادر في 1969/9/20 عن وزير الداخلية أيضاً، وبموجبه أُعفي اللاجئين الفلسطينيون، الذين يقيمون في لبنان بموجب هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، من تجديد بطاقة الإقامة المفروضة على الأجانب³. لكن ذلك لم يؤدِّ إلى تغيير كبير في أوضاعهم، خصوصاً ما تعلق بالعمل. في حين عدَّت فئات منهم (غير المسجلين) خارج التصنيف السابق، وتشمل هذه الفئات من قدموا إلى لبنان عقب سنة 1967، وبعد أحداث أيلول/سبتمبر سنة 1970 في الأردن، وآخرين.

خلف تركّز منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) وفصائلها في لبنان، منذ أواخر ستينيات ومطالع سبعينيات القرن الماضي، تأثيرات متعاكسة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فيه، فمن الممكن تلمّس تحولات معنوية هامة أنهت حالة الإذلال التي كان يتعرض إليها اللاجئون، وهو ما تسبب أحياناً في ردّات فعل تركت أثراً سلبية، حيث بدت كثير من السلوكيات أقرب إلى التآرية. كما شهدت أحوال اللاجئين تحسناً معيشياً من خلال ضخّ أموال المنظمة والفصائل عبر "نظام التفرغات"، الذي شمل أعداداً لا بأس بها من القوة العاملة للاجئين، وعبر تقديمات متنوعة شملت الطبابة، والتعليم، والضمان الاجتماعي، استفاد منها سكان المخيمات والكثير من اللبنانيين، لكن كل هذا لم يعن تحسناً جذرياً، اللهم إلا دخول السيارات الفخمة لبعض القيادات والكوادر إلى أزقة المخيمات...، لكن هذا لم يبلغ الوضعية الاجتماعية والمعيشية المأساوية للمخيمات. وقد زاد الطين بلة أن المخيم تمّ تشويه صورته وسمعته لأن وضعه كان مشوهاً من ناحية مقومات الحياة الإنسانية، فارتبط اسم المخيم بكل سلبية، وُعدّ بنظر الكثيرين ملجأ للخارجين عن القانون، والعصابات... إلخ، وبوجود بعض الظواهر المحسوبة جداً في السياسة تكرست النظرة السلبية عن المخيم⁴.

المشكلة الأخطر تمثلت في عدم نجاح المنظمة، ورغم الثقل الذي مثّله وجودها في لبنان من إحدات "تحول قانوني" لصالح اللاجئين، ينظم أوضاعهم، ووجودهم في لبنان، وعملياً فإن:

منظمة التحرير قد عقدت مع السلطة اللبنانية في سنة 1969 اتفاقية القاهرة، التي تضمنت مادة تؤكد بعمومية، الحقوق المدنية للاجئين، لكن البرلمان لم يتعامل مع هذا البند. ولم يصدر قوانين لبنانية تحدد الحقوق والواجبات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وعندما ألغت السلطة اللبنانية الاتفاق من جانبها، تجاهلت منح اللاجئين الحقوق المدنية، كما غضت الطرف عن تشكيل أي هيئة أو اعتماد أي مرجعية فلسطينية؛ لتنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية⁵.

كان اللاجئين على مدى سنوات الحرب الأهلية في لبنان، طرفاً في الصراع. مما عمّق النظرة السلبية تجاههم، وزاد في حجم "التخوّفات" منهم، حتى عندما تحولوا إلى ضحية للمتصارعين وتبدل التحالفات، على غرار ما حدث في حرب المخيمات. وصارت المطالبة بحقوق مدنية واجتماعية لهم، أشبه بالحرث في البحر، يتحدث عنها البعض، ويتغافل عنها الكثيرون، لكن لا أحد تقدم ولو خطوة باتجاه تحقيقها. وأكثر من ذلك فقد أصبح "الحرمان من الحقوق" سياسة معلنة ومكرّسة بقرارات ومراسيم، خصوصاً بعد خروج المنظمة من لبنان سنة 1982، والغياب العملي لمرجعية فلسطينية، إذ أن مكتب التمثيل للمنظمة جرى إغلاقه، وأصدر وزير العمل اللبناني عدنان مروّة قراراً حمل الرقم 1/189، حصر فيه عدداً من المهن باللبنانيين فقط، بلغ عددها 65 مهنة، وأبقى المجال مفتوحاً أمام اللاجئين الفلسطينيين للعمل في عشر مهن تتراوح بين العمل في البناء، وخدمة البيوت، وعمال التنظيفات في الإدارات غير الحكومية⁶. وفي سنة 1993 زاد عدد المهن الممنوعة على الفلسطينيين وكذلك في سنة 1995، ولم يتغير هذا الأمر نسبياً إلا في سنة 2005، حينما أصدر وزير العمل طراد حمادة مذكرة فسحت المجال أمام اللاجئين؛ لممارسة بعض المهن الممنوعة عليهم سابقاً. وعملياً فإن القرار الذي لقي ترحاباً كبيراً من لدن الأوساط الفلسطينية، أبقى على حرمان المتعلمين، وأصحاب الكفاءات العلمية من حقّ العمل، مما دفع بمعلقين صحفيين بارزين إلى وصفه بأنه محاولة لتنظيم "استغلال العمالة الفلسطينية في مهن متواضعة، إن لم يرد المرء قول شيء آخر"⁷.

ثم أتبع هذا الانفراج النسبي في موضوع حقّ العمل، بالتعديل الذي أقره مجلس النواب اللبناني في 2010/8/17⁸، حيث استثنى القرار العمال الفلسطينيين من شرط



المعاملة بالمثل المنصوص عليه في قانوني العمل والضمان الاجتماعي، كما أوجب على إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن تُفرد حساباً منفصلاً مستقلاً للاشتراكات العائدة للعمال الفلسطينيين. وقد استبشر اللاجئون خيراً من هذا التعديل مع أنه لم يحقق جميع حقوقهم حيث أبقى القيود على المهن الحرة وعلى الاستفادة من الضمان الاجتماعي في خدمات الأمومة والمرض والعائلة.

وبانتظار إقرار حقوق الفلسطينيين المدنية والاجتماعية كاملة، أو على الأقل تطبيق هذا التعديل وبدء العمل به فعلياً؛ يستمر الوضع على ما هو عليه، من قيود على العمل، وحرمان من حق التملك، إضافة إلى التضييقات بين الحين والآخر على الحركة والتنقل. أدى كل ذلك إلى تكريس ما بات يعرف بـ "الحالة المأساوية" للاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث:

يعتمد ما يزيد عن 95% منهم على خدمات منظمات الإغاثة في مجالات التعليم، والصحة، والتشغيل والمساعدات التموينية والمالية. وشهد العقد الفائت على هذا الصعيد ظاهرتين متناقضتين، الأولى: تراجع حجم خدمات منظمات الإغاثة، وخصوصاً (الأونروا)، والثانية: توسع أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا المجال⁹.

هوامش التمهيد

- ¹ شوكت اشتي وغازي خلف، الفلسطينيين في لبنان: آراء في العلاقات والحقوق والتوطين (بيروت: دار أبعاد، 2006)، ص 18.
- ² رأفت مرة، دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: دراسة ميدانية 2006 (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2006)، ص 33.
- ³ انظر: المرجع نفسه، ص 34.
- ⁴ انظر: شوكت اشتي وغازي خلف، مرجع سابق، ص 19-20.
- ⁵ سهيل الناطور، "اللاجئون الفلسطينيون اليوم"، مجلة شؤون الأوساط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، آذار/ مارس 1998، العدد 70، ص 57.
- ⁶ لمزيد من التفصيل حول المهن الممنوعة والمسموحة، انظر: رأفت مرة، مرجع سابق، ص 41-42.
- ⁷ انظر على سبيل المثال: جوزيف سماحة، جريدة السفير، بيروت، 2005/6/26.
- ⁸ جلسة تشريعية - 2010/8/17، مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، انظر: <http://www.lp.gov.lb/NewsPage3Ar.aspx?id=7342#>
- ⁹ حسين شعبان، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: دور الجمعيات ومنظمات الإغاثة"، مجلة شؤون الأوساط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، تشرين الأول / أكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر 2000، العدد 100، ص 69.

الفصل الأول

**التوزيع الجغرافي والديموغرافي
لللاجئين الفلسطينيين في لبنان**

التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

علي هويدي*

مقدمة:

ظهرت أهمية العامل الديموغرافي والجغرافي للاجئين الفلسطينيين في الصراع العربي مع المشروع الصهيوني، عندما تمّ طرح قضية اللاجئين على طاولة المفاوضات. كما تنبّه إليه رواد الاستيطان اليهودي منذ اللحظات الأولى، فقد أطلق اللورد شافتسبري Shaftesbury مقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" منذ القرن التاسع عشر¹. وبرزت كذلك أهمية الصراع الديموغرافي والجغرافي من خلال ما عبّر عنه الجنرال الإسرائيلي المتقاعد شلومو غازيت Shlomo Gazit عندما قال: "إن الخطر الداهم على إسرائيل هو الخطر الديموغرافي، وإذا لم يتمّ علاجه خلال جيل أو جيلين؛ فإن دولة إسرائيل لن تستمر في القيام كدولة يهودية صهيونية"².

وليس بمستغرب أن تُعدّ الباحثة اليهودية دونا آرزت Donna Arzt، مخططاً تحت عنوان "إعادة توزيع الفلسطينيين في العالم" يهدف إلى إعادة توزيع اللاجئين الفلسطينيين على دول منطقة الشرق العربي وبعض دول الغرب، كحلّ نهائيّ للصراع العربي الإسرائيلي، إذ قدرت عدد اللاجئين في لبنان سنة 1995 بـ 372 ألف لاجئ. وافترضت أن عددهم سيصل إلى نحو 482 ألفاً سنة 2005، حيث يمكن توزيعهم في ذلك الوقت بحيث ينتقل 215,874 لاجئاً إلى الدول العربية، و191,436 لاجئاً إلى الخارج، ويبقى 75 ألف لاجئ، يمكن أن يعودوا إلى قراهم الأصلية في الجليل، ويشترط للعودة أن يكون لهم أقارب من الدرجة الأولى، وألا يكون لديهم مشاعر معادية لـ "إسرائيل"....، وإذا رفضت "إسرائيل" دخولهم يمكنهم الاستئناف لدى لجنة دولية³، ولا يدل هذا الاقتراح إلا على عنصرية صاحبه⁴.

* باحث فلسطيني، المدير العام لمنظمة ثابت لحق العودة - بيروت.

وعلى الرغم من بروز أهمية العاملين الديموغرافي والجغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان تحديداً، ولارتباطه في معظم الأحيان بالتطورات السياسية التي تجري على الساحة اللبنانية الإقليمية أو الدولية، إلا أنه قلما تجد بحثاً متخصصاً لتوزيع اللاجئين بشكل أكاديمي علمي؛ يشكل رافداً للمعلومات للباحثين والدارسين وصناع القرار؛ لذلك سيكون بحثنا هذا منصباً على توزيع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مع ذكر أبرز المدن والقرى الفلسطينية التي طردوا منها، وأعدادهم، وطريقة توزيعهم وأماكنها ابتداءً من النكبة في سنة 1948، وما رافقها من دور لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) أو الدولة اللبنانية من عملية تسجيل مع تضارب الإحصاءات ووفرقتها. كذلك سنتطرق إلى المسجلين وغير المسجلين من اللاجئين، بالإضافة إلى فاقدى الأوراق الثبوتية وأماكن انتشارهم وأعدادهم. بالإضافة إلى التركيز على المخيمات، والتجمعات، والمناطق التي ينتشر فيها اللاجئين، والتجمعات الخاصة بالمهجرين من مخيمي تل الزعتر والنبطية، وسنتحدث عن هجرة اللاجئين إلى الخارج، وعن مخاوف الدولة اللبنانية غير الواقعية من التوطين والتي أدت إلى حرمان الفلسطيني من تحسين ظروفه السكنية، وسنتطرق إلى الملكية العقارية للاجئين في لبنان مقارنة بتملك الأجانب، مع تسليط الضوء على الفئات العمرية للاجئين، وتوقعات الزيادة بين السكان في العقدين القادمين.

أولاً: لجوء الفلسطينيين إلى لبنان:

إثر النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني سنة 1948، لجأ العديد من سكان المدن والقرى والأرياف الفلسطينية إلى دول الجوار؛ الأردن، وسورية، والعراق، ومصر، والضفة الغربية، وقطاع غزة، ولبنان، وتراوح عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى المغادرة إلى لبنان بعد نكبة فلسطين ما بين 100-130 ألف لاجئ فلسطيني قدم معظمهم قبل إعلان "دولة إسرائيل"⁵. ويشير سلمان أبو ستة في كتابه "حق العودة مقدس وقانوني وممكن" إلى أن "القوات اليهودية طردت أكثر من نصف اللاجئين وهم تحت حماية بريطانيا، وقبل إعلان دولة إسرائيل، وقبل دخول القوات العربية فلسطين"⁶.



وشكّل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان حينها حوالي 13.8% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين الذي قدر عددهم من قبل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، والمعروفة باسم "لجنة كلاب" Clapp Committee، بحوالي 760 ألف لاجئ، وذلك في تقرير اللجنة المقدم للجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly (UNGA) سنة 1949.

أما القرى والمدن الفلسطينية التي اقتلع منها الفلسطينيون فقد أظهرت البيانات التي جمعتها الأونروا بين سنتي 1950 و1951 أن 59.9% من اللاجئين قدموا إلى لبنان من منطقة الجليل، وتحديداً من القرى التابعة إلى قضاء عكا، وبيسان، والناصرة، وصفد، وطبريا؛ في حين قدم حوالي 28.14% من حيفا، كما تم تهجير حوالي 11% من مناطق يافا واللد والرملة. وهناك أقلية بلغت حوالي 1.43% هربت من القدس وجوارها، وأقل من ذلك من الضفة الغربية من مناطق نابلس وجنين، ونسبة هؤلاء لمجموع اللاجئين الذين هربوا إلى لبنان لم تتجاوز 0.12%⁷.

ثانياً: الأونروا وتسجيل اللاجئين:

إثر طرد العصابات الصهيونية للفلسطينيين من قراهم ومدنهم الآمنة، لعبت المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC)، وجمعيات خيرية دولية أخرى، ومنظمات غير حكومية دوراً بارزاً في تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 أسست الأمم المتحدة United Nations (UN) منظمة تسمى "هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"؛ وذلك لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين، وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية، وبعض منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) The United Nations Children's Fund (UNICEF)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) World Health Organization، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)، والمنظمة العالمية للاجئين. وفي 1949/12/8 وبموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ لتعمل كوكالة متخصصة ومؤقتة، على أن

تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات، ويمتد آخر تجديد حتى 2008/6/30، وتعرّف الأونروا نفسها بأنها وكالة إغاثة وتنمية بشرية، تُعنى بتوفير التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية، والمعونة الطارئة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة، والضفة الغربية، والأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية⁸. وعرّفت الأونروا اللاجئين الفلسطينيين بأنه الشخص الذي كانت فلسطين مقراً لإقامته "بين شهري يونيو/ حزيران 1946 ومايو/ أيار 1948"، وأن يكون قد فقد مسكنه ومصدر رزقه "نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية عام 1948"⁹.

وعند مباشرة عمل الوكالة الدولية "الأونروا" مهامها في سنة 1950 تبنت أرقام لجنة كلاب المذكورة، وتمّ تسجيل اللاجئين بشكل رسمي بحيث أصبح لكل لاجئ فلسطيني رقم متسلسل، ومنذ ذلك الحين ترى المنظمة الدولية أن خدماتها موجهة فقط "للاجئين المسجلين لديها منذ تاريخ 1951/5/1" ولم تشمل الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الخروج بعد هذا التاريخ. إلا أن الأونروا بدأت بتقديم جزء من "الخدمات الصحية (الاستشفاء) للاجئين غير المسجلين أو ما يعرف بفتة (NR (Not Registered ابتداءً من كانون الثاني/ يناير 2004، ويشترط في ذلك أن يبرز اللاجئ الفلسطيني إثباتاً بأنه مسجّل في الدولة اللبنانية لدى لوائح وزارة الداخلية"¹⁰.

ثالثاً: المديرية العامة لشؤون اللاجئين:

عملت الدولة اللبنانية على تحديد أماكن تجمعات اللاجئين في المخيمات، وقامت بإنشاء المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية في 1959/3/31 وقد اضطلعت المديرية بالمهام التالية:

1. النظر في طلبات لمّ الشمل.
2. النظر في طلبات إعفاء القادمين بموجب مبدأ جمع الشمل من الرسوم الجمركية.
3. التنسيق مع الأونروا في قضايا إغاثة اللاجئين، وتثقيفهم والعناية الصحية بهم.
4. النظر في طلبات رخص نقل محل الإقامة من مخيم إلى آخر.
5. النظر في طلبات تصحيح الأخطاء الإحصائية الواردة في البيانات والبطاقات.
6. النظر في طلبات زواج اللاجئين.



وتتكون المديرية من دائرتين هما: دائرة تسجيل الوقوعات، والتي تهتم بمسك سجلات الأحوال الشخصية، واستلام التصاريح، ووثائق الوقوعات، وتنظيم جداول شهرية بأسماء المواليد والمتوفين، وتنظيم بطاقات الهوية وإعطائها. أما الدائرة الثانية فهي دائرة المندوبين والمراقبين الأمنيين؛ وتتولى الإشراف على أعمال المندوبين في المحافظات، وأعمال مراقبي المخيمات، ومراقبة أحوال اللاجئين وشؤونهم الاجتماعية والصحية، وحركاتهم السياسية "الأحزاب والتنظيمات والجمعيات"، وتأمين الاتصال بالسلطات الإدارية في المحافظة، وإطلاعها على جميع الأمور المتعلقة بالأمن، بما في ذلك رصد الأعمال المخلة بالأمن وأعمال المشبوهين من اللاجئين، بالإضافة إلى استلام البريد الوارد من المخيمات. وقد قامت الدولة اللبنانية في مطلع سنة 2002 بتغيير اسم الدائرة من "المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" إلى "المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين"¹¹.

رابعاً: لماذا اللجوء إلى لبنان؟

نمت العلاقات الاجتماعية وحالات التزاوج والمصاهرة بين سكان الجليل وشمال فلسطين عموماً واللبنانيين، خصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى القرى الجنوبية المحاذية إلى الحدود مع فلسطين، مثل: مارون الراس، ويارون، وبننت جبيل، والناقورة. وقد قوى هذه العلاقات التبادل التجاري بين مدينتي عكا وصيدا في جنوب لبنان، عدا عن وجود الأسواق التجارية الحدودية التي كانت تجمع بين مواطني لبنان وفلسطين في سوق بنت جبيل على سبيل المثال، أو الأسواق التجارية التي كانت تجمع مواطني لبنان وفلسطين وسورية؛ خاصة في القرى التي تربط الحدود مع الثلاثة دول في إصبع الجليل كقرية العجر، في حين كان يلجأ العديد من الفلسطينيين إلى لبنان للاصطياف في قرى مرجعيون، ومارون الراس الجبليتين تحديداً. وانعكاساً لهذه العلاقة المتينة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني؛ فقد كان يوجد في فلسطين ثلاث قنصليات لبنانية في مدن القدس، وحيفا، ويافا إضافة إلى وجود قنصل عام لتسيير أمور الجالية اللبنانية¹². كل ذلك لعب الدور الأكبر في عملية اختيار القرى اللبنانية مكاناً آمناً للجوء جزء من الفلسطينيين إليها. وبشكل عام يمكن القول إن الحدود بين فلسطين (تحت الانتداب البريطاني)، ولبنان (تحت الانتداب الفرنسي) لم تكن مغلقة أمام حركة المواطنين من البلدين؛ فقد كان هناك تداخل كبير بين سكان جنوب لبنان وسكان شمال فلسطين بكافة طوائفهم ومناطقهم.

وقد عمد بعض الفلسطينيين إلى اختيار مناطق قريبة من قراهم ومناطق سكنهم على الحدود اللبنانية، إذ يستطيع زائر تلال قرية مارون الراس اللبنانية أن يشاهد وبوضوح بعض القرى الفلسطينية التي هُجّر منها اللاجئون في سنة 1948، وتحديدًا قرى فارة، والجش، والراس الأحمر. وقد اختار الفلسطينيون هذه القرى اللبنانية القريبة لاعتقادهم، كما وُعدوا، بأنهم سيعودون في القريب إلى قراهم ومدنهم.

الجدير بالذكر أن الجالية اللبنانية في فلسطين كانت من أكبر الجاليات قياساً مع غيرها من الجاليات العربية. وقد كان ميناء حيفا وشركة النفط فيه وغيرها من الأماكن، تشكل نقاط جذب للعمالة اللبنانية، كما أن التسامح الديني في أوساط الفلسطينيين شكل عامل اطمئنان لدى الكثير من اللبنانيين، الذين لجؤوا إلى فلسطين بسبب الاضطرابات الطائفية السابقة لنكبة 1948.

ولذلك ليس من المستغرب أنه عندما بدأت العائلات الفلسطينية بالوصول إلى لبنان، كان في استقبالهم في اليوم الثاني رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري، الذي توجه إلى مدينة صور لاستقبالهم قائلاً لهم بالحرف الواحد "ادخلوا بلدكم"¹³. وهو إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على امتداد العلاقة بين الشعبين ومتانتها؛ من حيث صلة التاريخ والجغرافيا واللغة والقراة.

خامساً: إحصاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

بعيداً عن التحليل السياسي لعدم توفر الأرقام الدقيقة والعلمية المتعلقة بعدد اللاجئين في لبنان ووفرة التقديرات المتضاربة؛ فقد ذكرت سجلات الأونروا في 2011/1/1 أن عدد الفلسطينيين المسجلين وصل إلى 455,373 لاجئ، منهم 227,718 لاجئاً يعيشون في المخيمات بنسبة 50% و 227,655 لاجئاً يعيشون خارج المخيمات بنسبة 49.9%¹⁴. وبناءً على ما ذكرته الأونروا فإن أعداد اللاجئين قد زادت بنسبة 257% حيث كان عدد اللاجئين المسجلين رسمياً سنة 1950 في سجلات الوكالة الدولية 127,600 لاجئ. يضاف إلى العدد الرسمي المسجل من قبل الأونروا سنة 2005 عدد آخر من الفلسطينيين "غير المسجلين" في سجلات الأونروا، غير أنهم مسجلون لدى



دائرة الأمن العام اللبناني التابعة إلى وزارة الداخلية. وتشير التقديرات إلى وجود حوالي 30 ألف لاجئ غير مسجل. كما تجدر الإشارة إلى دراسة أجراها المجلس الدانماركي للاجئين (Danish Refugee Council (DRC)، بالتعاون مع المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (Palestinian Human Rights Organization (PHRO) (حقوق) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي في سنة 2004؛ حيث أفادت بأن عدد الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية بلغ ثلاثة آلاف شخص يتوزعون على المخيمات الفلسطينية في لبنان (الجنوب بنسبة 64%، والبقاع بنسبة 16%، والشمال بنسبة 16%، وبيروت بنسبة 5%). وهم غير مسجلين في دوائر الدولة اللبنانية ولا في سجلات الأونروا¹⁵. وكما هو واضح فإن التباين الكبير في هذه التقديرات يضع علامات استفهام على الطرق التي يتم على أساسها تقدير الأرقام، ويجعل الباحثين مترددين في قبول أي من الرقمين.

ومن الجدير بالذكر بأنه لا وجود لمعلومات إحصائية للاجئين في لبنان مستندة إلى مسوحات ديموغرافية شاملة، ولكن هناك معطيات جزئية وتقديرات عامة متباينة؛ وذلك نتيجة الافتقار إلى إحصاء حديث للمقيمين في لبنان من لبنانيين وغير لبنانيين، وبسبب الاختلاط السكاني الكبير بين الفلسطينيين واللبنانيين، وحصول عدد من الفلسطينيين على الجنسية اللبنانية قدرته الأونروا سنة 1987 بـ 30 ألف شخص، بينما قدرته مصادر أخرى بحوالي 50 ألف شخص¹⁶، إضافة إلى عدم قيام عدد من اللاجئين الفلسطينيين سنة 1948 بتسجيل أسمائهم لدى الأونروا لأسباب عديدة؛ أهمها الأحوال المسيرة لبعضهم، واعتقاد بعضهم الآخر بقرب العودة.

وهناك مشاكل أخرى تؤثر سلباً في تحديد أعداد اللاجئين، فقد شمل عدد المسجلين في الأونروا لبنانيين من اللذين كانوا يعملون في فلسطين سنة 1948؛ كما أن إحصائيات الأونروا لم تشمل الفلسطينيين الوافدين إلى لبنان بعد سنة 1952 وعقب حرب 1967، أو الذين انتقلوا إلى لبنان بعد أحداث الأردن في فترة 1970-1971، أو أولئك الذين أبعدهم "إسرائيل" بعد ذلك، كما أنه لم يتم تسجيلهم لدى مديرية شؤون اللاجئين اللبنانية.

من جهة أخرى فإنه لا توجد معطيات إحصائية كاملة بشأن الهجرة الكبيرة التي عرفها اللاجئون إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان في سنة 1982، وإثر وقوع مجازر صبرا وشاتيلا في أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، بالإضافة إلى ما حدث من هجرات إثر حرب المخيمات في الفترة 1985-1987.

وقد بلغ عدد اللاجئين، الذين غادروا لبنان راغبين أو مرغمين، حتى نهاية سنة 1987، وضمن إحصاء أجرته وكالة الأونروا مع المؤسسات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، 42 ألفاً هاجر معظمهم إلى دول الدانمارك، والسويد، والنرويج، وألمانيا، وبريطانيا، وهولندا، وكندا. وتشير تقديرات اللجان الشعبية للمخيمات والتجمعات في لبنان إلى وجود أكثر من ثمانية آلاف عائلة مهجرة، أي حوالي 50 ألف مهاجر فلسطيني. هذا بالإضافة إلى وجود أكثر من خمسة آلاف شاب فلسطيني، غادر معظمهم بين العامين 1984 و1991، وهم منتشرون في دول أوروبا ويعيش العدد الأكبر منهم في الدانمارك، وألمانيا، وبريطانيا. لا ينبغي استغراب ارتفاع هذا العدد إذا علمنا بأن مخيم برج البراجنة للاجئين وحده، قد بلغ عدد العائلات المهجرة منه حوالي الألف عائلة، بالإضافة إلى وجود أكثر من 150 شاب في المهجر¹⁷.

أشارت تقديرات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني سنة 1992 إلى أن عدد فلسطيني لبنان وصل إلى 600 ألف لاجئ، أما أحدث دراسة ميدانية قام بها النرويجيون في المخيمات الفلسطينية؛ فقد أشارت إلى أن "عدد الفلسطينيين في لبنان قد بلغ حوالي 180 ألف نسمة".

وبملاحظة الفوارق الكبيرة بين الإحصائية التي أفادت بها الأونروا، وبين إحصائية النرويجيين وإحصائية الهلال الأحمر الفلسطيني فإننا نرى أن أيّاً من الأعداد الثلاثة لا يعبر عن حقيقة الوجود السكاني للفلسطينيين في لبنان. فاللاجئون المقيمون في لبنان مقسمون لمجموعات مختلفة؛ منها من هو داخل المخيمات، ومنها من هو خارجها في التجمعات وفي المدن والقرى، كذلك منها من يحمل الجنسية اللبنانية؛ خصوصاً أولئك الذين تم إعادة الجنسية اللبنانية إليهم من أبناء القرى السبعة، وفقاً للمرسوم 5247 في 1994/6/20، والذين بلغ عددهم حوالي 35 ألفاً، ومنها من يحمل جنسيات بلدان أخرى، حتى إن دائرة الإحصاء في منظمة التحرير الفلسطينية لم تستطع هي أيضاً أن تقدم مسحاً شاملاً ودقيقاً لهم.

والحال مع الدولة اللبنانية كذلك إذ لم تقدم إحصاءات رسمية دقيقة إلى الآن، والتقدير الرسمي الذي قدمته مديرية شؤون اللاجئين إلى وزارة الداخلية اللبنانية سنة 1969 يشير إلى أنه "قد جرى إحصاء عام لجميع اللاجئين الموجودين في لبنان في السنة 1952؛ فكان عددهم 140 ألف نسمة تقريباً"، وتشير سجلات ووقوعات الولادة إلى أن



عدد المواليد حتى آخر سنة 1968 بلغ 87 ألفاً، وعدد الوفيات أربعة آلاف؛ فيكون العدد في نهاية سنة 1968 (214 ألف نسمة)¹⁸. وتشير مصادر أخرى بأن هناك "أربعة آلاف نسمة جاؤوا بعد الإحصاء، وأضيفوا لاحقاً إلى سجلات المديرية بينما شطبت الأونروا في السنة 1951 من سجلاتها 31 ألفاً بسبب أخطاء في التسجيل، ثم شطبت 7,500 نسمة في السنة 1966 بسبب تحسن أوضاعهم المالية"¹⁹.

ومن جهة أخرى يشير العديد من المراقبين بأن الدولة اللبنانية لديها الأعداد الحقيقية كاملة عن الفلسطينيين المقيمين فوق أراضيها، وتحفظ بها للاستحقاقات المقبلة. ولهذا فقد كانت أعداد الفلسطينيين ترتفع وتنخفض لدى المسؤولين اللبنانيين حسب مواقفهم السياسية؛ حيث صرّح الوزير اللبناني السابق شوقي فاخوري، الذي كان عضواً في اللجنة الوزارية المكلفة بالحوار مع الفلسطينيين، أن عدد اللاجئين في لبنان يتراوح بين 400 ألف و500 ألف نسمة، وكان المدير العام السابق لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية اللبنانية السيد يوسف صبرا أشار في آخر سنة 1982 إلى أن العدد الإجمالي للفلسطينيين قد بلغ قبل الاجتياح الإسرائيلي حوالي 650 ألف لاجئ.

وللعمل على الإقلال من أهمية قضية اللاجئين بحدّ ذاتها يأخذ الإسرائيليون بالتقديرات الأكثر انخفاضاً؛ فقد خلّص موشيه أفرات Moshe Efrat مثلاً في مقالة خصصها لدحض ما يراه تضخيماً لأعداد الفلسطينيين في لبنان إلى أن عددهم سنة 1982 كان في حدود 203 آلاف نسمة²⁰.

أما الباحث الهولندي لكس تاكنبرغ Lex Takkenberg فيعتقد أن هناك:

ثلاثة أسباب تعترض تحديد أعداد اللاجئين بدقة؛ أولها: بأنه لم يجز إحصاء سكاني للفلسطينيين منذ سنة 1931، وثانيهما: حدثت منذ بداية القرن العشرين هجرة واسعة من المناطق الريفية إلى المدن بحثاً عن العمل، وثالثهما: كانت فترة الثلاثينيات والأربعينيات فترة نمو سكاني ملحوظ في المنطقة كلها وقد زاد في فوضى الأعداد وجود سكان من البدو الرحل، لذا لا غرابة إلى أن تكون الإحصاءات المتعلقة باللاجئين غير دقيقة أو مبالغاً فيها على الأرجح²¹.

ويرى المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights (BADIL) أن نظام تسجيل اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين بشكل عام "يفتقر إلى الدقة والانتظام أو

الدورية، وبالرغم من أن نظام التسجيل الخاص بوكالة الغوث الدولية هو الأكثر انتظاماً وشمولية، إلا أنه يحوي في الوقت نفسه الكثير من الفجوات". ويشكل اليوم نظام التسجيل الخاص بوكالة الغوث الدولية (الأونروا) نظام التسجيل الوحيد الخاص باللاجئين الفلسطينيين، ولكن تسجيلات الوكالة تغطي نحو 55% فقط من تعداد اللاجئين الفلسطينيين في سنة 1948 وذرياتهم.

أما تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ فقد اعتمدت أرقام الأونروا نفسها مؤخراً، بالرغم من أنها اعتمدت أرقاماً مغايرة في سنوات سابقة.

ولهذا فإن أول ما يصطدم به الباحث المهتم بوضع الفلسطينيين في لبنان، هو فقدان المعلومات الدقيقة والموضوعية المتعلقة بعددهم من جهة، ووفرة التقديرات المتضاربة من جهة أخرى...

تقدير زياد الحسن لعدد اللاجئين:

حاول الباحث زياد الحسن تقديم مقارنة لعدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بناء على محددين أساسيين؛ أولاً: عدد طلاب المدارس قياساً على الحجم المعلن للأسرة، وثانياً: عدد الذين أفادوا بأن لديهم أقارب من الدرجة الأولى مهاجرون إلى خارج لبنان، وعدد هؤلاء الأقارب المهاجرين.

ويوضح الحسن أن الأونروا تفيد بأن عدد الأسر اللاجئة المسجلة في لبنان مع نهاية شهر آذار/ مارس 2005 كان 103,087 أسرة، بمعدل 3.93 أفراد للأسرة الواحدة، وهو نمط ديموغرافي مشابه نوعاً ما للاجئين الفلسطينيين في سورية، فالأونروا تقول إن عدد أسر اللاجئين في سورية هو 103,461 أسرة، بمعدل 4.2 أفراد للأسرة²²، وإن نسب من هم دون الـ 18 من اللاجئين في البلدين متشابهة، بواقع 31.1% للاجئي لبنان، و36.6% للاجئي سورية²³، وعليه فالمفترض أن يكون عدد الطلاب الفلسطينيين في مدارس الأونروا في سورية أكثر بحوالي 27%، لكننا إذا علمنا أن 25% (أي حوالي 39,760 طالباً) من اللاجئين في سورية يعتمدون على المدارس الحكومية في تعليم أبنائهم، بينما 8% (أي حوالي 10,080 طالباً) فقط من أقرانهم في لبنان يتمكنون من ذلك²⁴، وبعد الأخذ بالحسبان النسب المتفاوتة في اعتمادهم على المدارس الحكومية، أدركنا أن عدد طلاب مدارس الأونروا في سورية ينبغي أن يزيد عن عدد الطلاب في مثيلاتها في لبنان



بـ 3,364 طالباً فقط. ونحن إن أخذنا بعين الاعتبار أن أرقام التسرب المدرسي في لبنان أعلى من مثيلاتها في سورية، أمكننا بأمان أن نفترض أن عدد طلاب مدارس الأونروا في البلدين ينبغي أن يكون متشابهاً، لكن أرقام الأونروا بالمقابل تقول إن عدد الطلاب في مدارسها في سورية يفوق عددهم في لبنان بحوالي 24,879 طالباً²⁵.

يضيف الحسن أن هذا يثبت وجود تضخم في عدد اللاجئين في لبنان كما تورده الأونروا مما يقتضي إعادة التقدير. ويتابع الحسن أننا إن أخذنا عدد الطلاب، الذي أثبتنا أعلاه أنه ينبغي أن يكون متشابهاً، كمؤشر لحساب إجمالي السكان، فستكون النتيجة كالاتي:

إن كان 434,536 لاجئاً في سورية نتج عنهم 64,196 طالباً في مدارس الأونروا، فترى كم عدد اللاجئين في لبنان إن علمنا أن عدد الطلاب الناتج عنهم هو 39,290 فقط.

ويستنتج أن الحساب التبادلي يخبرنا أن عددهم التقريبي يفترض أن يكون 269 ألف بعد إضافة فاقد الأوراق الثبوتية الذين لا يحتسب أبناؤهم في قيود الأونروا، ويقدرون بحوالي 3-5 آلاف شخص²⁶. وإذا قمنا بعملية الحساب نفسها بناء على إحصائيات منتصف سنة 2009 فإن العدد التقريبي للاجئين يصبح 250 ألفاً.

ويذكر الحسن أن المصدر الثاني للتقدير هو مقدار المهاجرين من السكان، ويعود إلى استطلاع الرأي الشامل الذي أعده مركز الزيتونة حيث أفاد 54.3% من الأفراد، بأن لهم أفراداً من أسرتهم هاجروا إلى خارج لبنان، وكان متوسط عدد المهاجرين الذي أعطوه هو اثنان. وهذا يعني بلغة أخرى أن أسرة من بين كل أسرتين فيها أفراد مهاجرون، وبأن عدد هؤلاء الأفراد هو اثنان في المتوسط²⁷. ويستنتج الحسن بناء على ذلك أن عدد من هاجر من اللاجئين المسجلين هو حوالي 103 آلاف شخص، وبالتالي فإن عدد الموجودين هو 303 آلاف تقريباً. وإذا قمنا بعملية الحساب نفسها بناء على معطيات أيلول/سبتمبر 2009 فإن العدد التقريبي للاجئين يصبح 308 آلاف لاجئاً.

ويخلص الحسن إلى أن التوفيق بين الرقمين أعلاه بناء على الخطأ المحتمل في الأول؛ بسبب نسبة التسرب العالية، وبسبب احتمال المبالغة في الثاني، نتيجة هامش خطأ الدراسة، يدفعنا للاعتقاد بأن العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين في لبنان سنة 2005 هو في محيط الـ 290 ألف لاجئ (يصبح تقدير العدد هو 280 ألفاً سنة 2009 باستخدام طريقة الحساب نفسها). وهذا الرقم يشمل المسجلين لدى الأمن العام وحده، دون

أن يكونوا مسجلين في الأونروا ويقدر عددهم بـ 30 ألف شخص²⁸، إضافة إلى من لا يحملون أي أوراق ثبوتية، والمقدر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف شخص، ويتداخل مع الفلسطينيين الذين اكتسبوا الجنسية اللبنانية خلال مختلف مراحل اللجوء، وبعضهم ما يزال يستخدم بطاقات الأونروا، ويستفيد من خدماتها رغم اكتسابه الجنسية اللبنانية، وتقدير عددهم معقد ويخرج عن إطار بحثنا هنا. هذا التقدير الذي وصلنا له تدعمه أرقام أخرى للأونروا تُقدّر أن عدد من تخدمهم الأونروا في لبنان هم 299,294 شخصاً²⁹، ونحن حين نعلم أن الأونروا هي المصدر الوحيد المتاح لمعظم الخدمات بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أدركنا أن هذا الرقم لا يمثل جزءاً من السكان كما يُعقب التقرير الذي نشر هذا التقدير، بل يمثل السكان جميعاً.

سادساً: الأسرة والمنزل الفلسطيني في المخيم والتجمع:

نتيجة المسح السكاني للاجئين الفلسطينيين في لبنان الذي أجراه معهد فافو للدراسات الدولية التطبيقية Institute for Applied International Studies Fafo سنة 2000، والذي شمل عينة طبقية احتمالية من أربعة آلاف أسرة توزعت على 12 مخيماً و44 تجمعاً، تبين أن 60% من الأفراد البالغين تنقلوا مرة واحدة في حياتهم، وأن 47% من هذه التنقلات تعود لأسباب الحرب والأمن. وأن 95% من سكان المخيمات والتجمعات هم فلسطينيون، وأن معظمهم (98%) هم لاجئون منذ سنة 1948، وأن ثلاثة أرباعهم من منطقتي عكا وصفد. وظهر أن حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان 5.3 أفراد. ونلاحظ أن التركيب العمري يبين وجود هجرة كبيرة بين الشباب (ذكور وإناث) إلى خارج لبنان، ويبين انخفاض خصوبة المرأة الفلسطينية إلى ثلاثة مواليد. وأن أربعة من خمس أسر لديهم أحد الأقارب من الدرجة الأولى خارج لبنان؛ معظمهم في دول أوروبا، وسورية، ودول الخليج³⁰. وفي سنة 2007 أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان بلغ 4.4 أفراد سنة 2007³¹.

وتشير الدراسة التي أعدها المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني بالتعاون مع اليونيسف سنة 1997، إلى أن مستويات الخصوبة شهدت انخفاضاً حاداً من 5.5 مولود في سنة 1980 إلى 3.8 سنة 1996. وتشير الدراسة إلى أن



مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي مجتمعات فتية؛ حيث تبلغ نسبة الأطفال دون الـ 15 عاماً حوالي 40%. وتبين الدراسة أن معظم المساكن في المخيمات ونسبة 97% مشيئة من الإسمنت. وأن 27% من المساكن في التجمعات مشيئة من الطين والخشب والصفيح. وأشارت الدراسة إلى أن المعدل الوسطي لعدد الغرف في بيوت المخيمات هو 2.2 غرفة للمنزل الواحد، الذي يقطنه ما نسبته 6.5 من الأشخاص.

سابعاً: تهجير اللاجئين داخل لبنان وهجرتهم إلى الخارج:

بلغ عدد اللاجئين المهجرين إلى الدول الأوروبية حتى نهاية سنة 1987، وفقاً لإحصاء أجرته وكالة الأونروا مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية العاملة في لبنان سبعة آلاف عائلة، أي حوالي 42 ألف هاجر معظمهم إلى الدانمارك، والسويد، والنرويج، وألمانيا، وبريطانيا، وهولندا وكندا³². وقد بدأت رحلة الهجرة إلى أوروبا، ومنذ مراحلها الأولى، تأخذ شكل البحث عن الأمن والاستقرار والهرب من الملاحقات والاعتقالات، واستمرت الهجرة بكثافتها العالية حتى سنة 1989. إلا أنه وبعد التوقيع على اتفاق الطائف، حملت الهجرة أبعاداً أخرى، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية بين الكويت والعراق، التي كان من نتائجها طرد الكويت لمعظم الفلسطينيين العاملين فيها، وقسم كبير من أولئك العاملين هم من لاجئي لبنان؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المخيمات، وتوقف مصدر مالي مهم لذوي العمّال وأقاربهم، وأصبح هدف الهجرة البحث عن الأمن وفرص العمل والاستقرار.

لم تكن تلك الهجرة الأولى للاجئين، إذ بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في سنة 1982، وارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا، التي ذهب ضحيتها، حسب الكاتب الأمريكي رالف تشونمان Ralph Schoenman، ما بين 4,000 و4,500 شهيد؛ فقد تهجّر عدد كبير من الفلسطينيين إلى أماكن أكثر أماناً في الشمال (كمخيمي: نهر البارد، والبدواي)، والبقاع الغربي (كتجمعات بر الياس، والروضة، وثعلبايا، وسعد نايل)، وبعبك (كمخيم ويفل - الجليل)، وقد وصل عدد الفلسطينيين المهجرين إلى 7,959 مهجّر، منهم حوالي 1,900 من منطقة صور، وأربعة آلاف من منطقة صيدا، وحوالي 1,700 من منطقة بيروت، والباقي من مناطق أخرى. وأشارت البيانات إلى أن أكثر من 50% من هؤلاء

المهجرين هم من الأطفال، وقد توزع هؤلاء المهجرون على النحو التالي: 2,100 شخص انتقلوا إلى البقاع الغربي، و3,400 شخص إلى بعلبك، و2,400 شخص إلى منطقة الشمال³³.

وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 غادر عدد كبير من الفلسطينيين إلى سورية، وتحديداً منطقة دمشق، ويقدر عدد العائلات المغادرة حوالي 991 عائلة حيث يبلغ عدد أفرادها ما يقارب 5,715 فرداً. وكان من بينهم حوالي 200 عائلة أقامت في مخيم أقيم قرب السيدة زينب³⁴.

وعقب الاتفاق الذي رعاه المندوب الأمريكي فيليب حبيب مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي أدى إلى خروج المقاتلين الفلسطينيين بحراً من لبنان في سنة 1982، هاجر عدد كبير من المقاتلين وأسرههم إلى عدد من الدول العربية كتونس، والجزائر، واليمن، والسودان، والعراق، والأردن، عدا عن الهجرة إلى بعض دول الخليج وليبيا.

وقد أشارت إحصاءات الأونروا في شهر آذار/ مارس سنة 1990 إلى وجود 7,018 عائلة مهجرة في لبنان، تضم 41,849 شخصاً موزعين كالتالي:

جدول 1/1: عدد المهجرين الفلسطينيين في لبنان 1990

المنطقة	العائلات	الأفراد
بيروت	1,977	10,885
صيدا	2,833	15,320
صور	245	1,298
البقاع	864	7,018
الشمال	1,099	7,328
المجموع	7,018	41,849

في حين أن المسح الثاني الذي أجرته الأونروا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، أفاد أن عدد المهجرين قد انخفض إلى 5,948 عائلة، تضم 30,758 شخصاً.

وقد ذكرت الأونروا أن ما نسبته 43% من الأسر التي تهجرت من المخيمات، عاشت في مساكن لا تزيد مساحة أرضيتها عن 21 م²، وأن حوالي 75% من الأسر يفتقرون إلى وجود مطبخ ومرافق منزلية أخرى، وأن ما نسبته 42% لا يملكون مرحاضاً خاصاً، فيما تضطر ما نسبته 66% من العائلات إلى جلب المياه من الأماكن العامة³⁵.



ثامناً: اللاجئين في لبنان حسب فئات العمر والجنس:

يشير التركيب النوعي للفلسطينيين في لبنان سنة 2009 إلى أن نسبة الجنس تميل لصالح الذكور عن الإناث حيث بلغت نسبة الجنس للاجئين في لبنان 102.4 ذكراً لكل مئة أنثى في السنة نفسها، والجدول التالي يوضح التوزيع النسبي للفلسطينيين في لبنان حسب فئات العمر والجنس لسنة 2009³⁶.

جدول 1/2: التوزيع النسبي للفلسطينيين في لبنان حسب فئات العمر والجنس 2009

فئات العمر	كلا الجنسين	ذكور	إناث	نسبة الجنس
4-0	9.3	9.5	9.2	106.2
9-5	10	10	10	101.9
14-10	11.1	11.4	10.7	108.6
19-15	11.7	11.8	11.5	105.4
24-20	10.6	11	10.1	112.4
29-25	8.3	8.6	8	109.8
34-30	6.9	6.9	7	101
39-35	6.8	6.6	6.9	97.8
44-40	6.6	6.3	7	93.3
49-45	5.5	5.5	5.6	100.2
54-50	3.6	3.6	3.7	101.3
59-55	2.4	2.3	2.5	94.2
64-60	2.2	2.1	2.4	89.8
69-65	1.7	1.6	1.9	86.7
+70	3.2	2.8	3.6	79.8
المجموع	100	100	100	102.4

ويتضح من الجدول السابق أن ما نسبته 29.9% من إجمالي عدد الإناث هنّ تحت سن 15 عاماً، وتشكل النساء في سن 65 عاماً فأكثر ما نسبته 5.5% من الإناث.

بينما تظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان سنة 2010، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 30.4%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 5%، وبلغت نسبة الجنس 102.5 ذكراً لكل مئة أنثى³⁷.

تاسعاً: خصوبة المرأة الفلسطينية في لبنان:

بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في لبنان ثلاثة مواليد، وذلك في سنة 2007، وعند دراسة معدلات الخصوبة التفصيلية لسنة 2007 حسب أعمار النساء، نجد أن معدلات الخصوبة التفصيلية حسب العمر تصل إلى ذروتها في الفئة العمرية (30-34)، حيث بلغ المعدل 158 مولوداً لكل ألف امرأة، في حين في الفئة العمرية (45-49) بلغ معدل الخصوبة التفصيلية 62.1 مولوداً لكل ألف امرأة، وهو موضح في الجدول أدناه³⁸:

جدول 1/3: معدلات الخصوبة التفصيلية (عدد المواليد لكل ألف امرأة)
للنساء الفلسطينيات في لبنان حسب فئات العمر 2007

معدل الخصوبة	فئات العمر
13.1	19-15
75.2	24-20
140.2	29-25
158	34-30
100.3	39-35
51	44-40
62.1	49-45
3	معدل الخصوبة الكلية
81	معدل الخصوبة العام (بالألف)
21.8	معدل المواليد الخام (بالألف)



عاشراً: مخيمات وجمعات اللاجئين:

لقد أظهرت التقارير التي أصدرتها الأونروا في سنة 1951 أن اللاجئين المسجلين في حزيران/ يونيو من السنة نفسها، كانوا موزعين في مراكز إسكان على النحو التالي: 67.9% في منازل، و20.2% في خيام، و11.9% في أكواخ، وبركسات، وجوامع، وأديرة³⁹.

ولم تبقَ أمكنة الإقامة على حالها، ذلك أن الكثيرين من الذين كانوا يسكنون بيوت الأصدقاء والأقارب، كانوا قد أدخلوها لمواقع أخرى، في حين بدأت الأونروا تأسيس بعض المخيمات وتجهيزها؛ لإيواء الذين ليس لديهم مأوى، كما غادر الكثيرون تلك الأكواخ والكنائس والأديرة... إلخ.

تأثر توزيع أماكن سكن الفلسطينيين، وانتشارهم في ساحة لبنان بجملة عوامل؛ منها: القرابات، والصداقات، والمصاهرة، ووجود إمكانات مادية للاستئجار، وغير ذلك، كما تأثر إلى حدٍّ ما بتعاطف بعض الفئات اللبنانية المختلفة مع اللاجئين. ولكن اللاجئين في المرحلة الأولى من اللجوء تمركزوا في منطقة الجنوب؛ في قضائي صور، وصيدا. فقد أظهرت إحصائية الأونروا في 1951/12/31 وجود 24,984 لاجئاً في صيدا، و22,772 لاجئاً في صور من أصل 105,135 لاجئاً مسجلاً لديها. ومن الواضح أن تمركز اللاجئين في الجنوب جاء نتيجة قرب المنطقة من فلسطين أملاً في عودة سريعة.

تدخلت السلطة اللبنانية في كثير من الحالات في توزيع الفلسطينيين، وكثيراً ما تدخلت الدولة لتثبت اللاجئين في مكان ما، أو لتنقلهم قسراً من مكان إلى آخر. فقد قامت الدولة بالتنسيق مع الأونروا بإسكان بعض اللاجئين في مخيم الرشيدية، الذين تمّ ترحيلهم من منطقة بعلبك "تكنة غورو"، وأيضاً رحلت عائلات "حارة حواسة" في مخيم البص للاجئين إلى مخيم الرشيدية أيضاً في 1967/1/29، وعائلة كاتب هذه السطور كانت تسكن في تلك الحارة. وبعض المخيمات أقيمت نتيجة الأمر الواقع؛ فعلى سبيل المثال فإن مخيم نهر البارد القريب من مدينة طرابلس شمال لبنان، بُني صدفة من قبل اللاجئين الراحلين باتجاه سورية عن طريق الشمال؛ بعد أن أغلقت السلطات السورية فجأة الحدود مع لبنان فاضطرت العائلات النازحة باتجاه سورية للتخيم في منطقة نهر البارد الذي تحول إلى مخيم رسمي في وقت لاحق⁴⁰. أما مخيم برج الشمالي القريب من مدينة صور، فلم يتحول إلى مخيم رسمي إلا عند منتصف الخمسينيات، حيث كان

يُعدّ "مخيم ترانزيت" كما يشير الحاج عبد الرحمن أمين بركة، أبو علي، مواليد 1934 في قرية صفورية قضاء الناصرة في فلسطين، الذي قابلناه وروى لنا حكاية اللجوء القسري، وتأسيس مخيم برج الشمالي؛ فقد كانت منطقة صور عموماً معدّة لاستقبال اللاجئين من فلسطين وتوزيعهم إلى أماكن أخرى. ومن جهة أخرى، أرغمت الشرطة اللبنانية عدداً من اللاجئين في منطقة عنجر في البقاع على مغادرة المنطقة والذهاب إلى منطقة صور، مما أدى لزيادة أعداد ساكني مخيم برج الشمالي، حيث تحوّل على إثرها إلى مخيم رسمي.

لا يفوتنا أن نذكر هنا أن الانتماءات الدينية لعبت دوراً في تحديد أماكن سكن بعض اللاجئين، فعلى سبيل المثال، تبرعت الأوقاف الأرثوذكسية بأرض في غرب بيروت، وتحديدًا في منطقة مار الياس، أُقيم عليها مخيم للاجئين سمي بمخيم "مار الياس"؛ حيث استقبل فلسطينيين من الأرثوذكس قادمين من قرى البصة، وقرى مدينة حيفا. وأما فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الكاثوليك فقد تم تنسيق ثلاثي بين الرهبانية المارونية، والبعثة البابوية والأونروا؛ نتج عنه استئجار الأونروا لأرض جبلية تعدّ وقفاً "للرهبانية المارونية" بُني عليها "مخيم ضبيّة"، الذي استقبل اللاجئين بشكل رسمي في سنة 1955. وفي مخيم ضبيّة لا يسمح للاجئ الفلسطيني بأن يبني أو يرمم منزله، إلا بعد أخذ موافقة الرهبانية المارونية لأن الأرض مستأجرة من قبل الأونروا أما المنازل فهي للرهبانية⁴¹.

وتشير ملفات الأونروا إلى أن اللاجئين الفلسطينيين كانوا حتى سنة 1951 موزعين على أكثر من 126 بقعة وموقعاً. وكانت هذه المواقع تشكل مراكز تقديم المساعدات والإغاثة، حيث كانت سياسة الإغاثة حينها؛ هي تقديم المساعدات للاجئين حيث يقطنون. وبسبب صعوبة التوزيع على هذا العدد الكبير من المراكز، بدأت تتبلور صورة التجمعات مع غياب الحلول لعودة اللاجئين إلى فلسطين. وقد تبلورت التجمعات خصوصاً بصيغتها المعروفة؛ إما على أساس قروي وعائلي، أو جهوي، أو على أساس الإمكانيات العلمية والمادية.

يوجد في لبنان حالياً 12 مخيماً رسمياً معترفاً به من قبل الأونروا والدولة اللبنانية، وقد كان عدد المخيمات 15 مخيماً رسمياً حتى سنة 1974، وقد تمّ تدمير مخيم النبطية في جنوب لبنان في سنة 1974؛ بسبب القصف الصهيوني وبعد ذلك منعت الدولة



اللبنانية الوكالة الدولية الأونروا من إعادة بناء المخيم من جديد، وتشنت لاجئو المخيم إلى بقية المخيمات والتجمعات. أما مخيمي تل الزعتر، وجسر الباشا؛ فقد تمّ تدميرهما خلال الحرب الأهلية اللبنانية في سنة 1976، ومنعت كذلك الأونروا من إعادة بناء المخيمين، وبالتالي حصلت النتيجة نفسها وهي تشريد سكان المخيمين إلى بقية المخيمات والتجمعات الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى هجرة العديد من اللاجئين إلى دول الغرب.

وتجب ملاحظة أن اللاجئين من تل الزعتر، وجسر الباشا، والكرنتينا، والنبعة، والدكوانة يتبع إحصاؤهم إلى مخيم تل الزعتر. ومن المهم ذكره وجود ثلاثة مخيمات في منطقة البقاع تأسست بين سنتي 1948 و1955، وقد تمّ إلغاؤها رسمياً، وتمّ توزيع اللاجئين الفلسطينيين منها على بقية المخيمات وهي:

1. **مخيم القرعون:** تأسس في سنة 1948 بالقرب من بحيرة القرعون في البقاع الغربي، وبقي موجوداً لعدة أشهر. وفي سنة 1949 نقلت الحكومة اللبنانية اللاجئين إلى مخيمات شمال لبنان، وتحديداً إلى مخيمي نهر البارد والبدوي.
2. **مخيم عنجر:** بعض اللاجئين تجمعوا في بلدة عنجر في البقاع، وشكلوا مخيمهم هناك، إلا أنه في سنة 1955 نقلتهم الحكومة اللبنانية أيضاً إلى مخيم برج الشمالي للاجئين في منطقة صور؛ ليعيشوا لجوءاً جديداً بعد مرور سبعة سنوات من النكبة.
3. **مخيم غورو:** والمجموعة الثالثة استقرت في تجمع "بركسات" قديم، كان ثكنة عسكرية للجيش اللبناني معروفة بثكنة غورو، وقد تم نقلهم لاحقاً إلى مخيم الرشيدية في منطقة صور.

وبالتالي بقي في منطقة البقاع، بالإضافة إلى مخيم ويفل (الجليل)، مجموعة من اللاجئين تشنتت في ذلك الحين لتشكل تجمعات خارج إطار المخيم فوق أرض مملوكة، وسعد نايل، وثلعبايا، وبر الياس، والروضة. وينتمي معظم اللاجئين في البقاع إلى القرى الفلسطينية، كالمجيدل، والياجور، ولوبية، وشفا عمرو، وحطين، وسعسع، والكساير، وعين ماهر، وفرادة، وسحماتا، وصفورية، ومغار الخيط، والدامون، وشعب، والجاعونة، وعلما، والطيرة، وحيفا، ويافا، وعكا، ودير القاسي، ودير الأسد، وعين الزيتون، وكفر برعم⁴².

الهخيمات الرسمية⁴³:

1. مخيمات شمال لبنان:

أ. مخيم نهر البارد: يقع مخيم نهر البارد على مسافة 16 كم من طرابلس، بالقرب من الطريق الساحلي. وأنشأ المخيم في الأساس اتحاد جمعيات الصليب الأحمر سنة 1949، لتوفير الإقامة للاجئين الفلسطينيين من منطقة بحيرة الحولة شمالي فلسطين. ولقد شرعت الأونروا في تقديم الخدمات للاجئين سنة 1950.

ب. مخيم البداوي: يقع مخيم البداوي في التلال على مسافة خمسة كيلومترات من مدينة طرابلس، وأنشأته الأونروا سنة 1955. وقامت الأونروا بمساعدة من مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية European Commission Humanitarian Aid & Civil Protection (ECHO) بتأهيل 28 مسكناً سنة 2003.

2. مخيمات بيروت:

أ. مخيم برج البراجنة: يقع مخيم برج البراجنة، بالقرب من مطار بيروت الدولي جنوبي بيروت، وقد أنشأه اتحاد جمعيات الصليب الأحمر سنة 1948؛ لإقامة اللاجئين من الجليل شمالي فلسطين. ولقد تكبّد المخيم أضراراً بالغة في الممتلكات، وتشرد ربع سكانه تقريباً خلال سنوات الحرب الأهلية، بالإضافة إلى حرب المخيمات. قامت الأونروا بدعم من مكتب المفوضية الأوروبية للخدمات الإنسانية، بتأهيل 30 مسكناً سنة 2001، وبتأهيل مسكنين سنة 2003؛ لعائلات اللاجئين المسجلين كحالات عسر شديد ولاجئين آخرين.

ب. مخيم شاتيلا: يقع مخيم شاتيلا جنوبي بيروت، وأنشأته اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1949 لإقامة مئات اللاجئين، الذين توافدوا على المنطقة من الجليل شمالي فلسطين سنة 1948. قامت الأونروا بدعم من مكتب المفوضية الأوروبية للخدمات الإنسانية، بتأهيل ثلاثة مساكن سنة 2001.

ج. مخيم مار الياس: يقع المخيم شمالي غرب بيروت، وقد أنشأه دير مار الياس سنة 1952؛ لإقامة اللاجئين من الجليل شمالي فلسطين، حيث بدأت الأونروا بتقديم خدماتها في السنة نفسها. تبلغ مساحة مخيم مار الياس، الذي يعدّ أصغر مخيم للاجئي فلسطين، 5,400 م².



د. مخيم ضبية: يقع مخيم ضبية على مسافة 12 كم شرق بيروت، على هضبة مطلة على طريق بيروت - طرابلس السريع. وأنشئ سنة 1956 للاجئين الذين توافدوا من الجليل شمالي فلسطين. وهو المخيم الوحيد المتبقي للاجئين الفلسطينيين في النواحي الشرقية من بيروت. ولقد قامت الأونروا، بدعم من مكتب المفوضية الأوروبية للخدمات الإنسانية، بتأهيل ستة مساكن سنة 2003.

3. مخيمات منطقة صيدا:

أ. عين الحلوة: يعدّ مخيم عين الحلوة أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان مساحة وسكاناً. ويقع بالقرب من مدينة صيدا، وقد أنشأته أساساً اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 1948/1949 عندما توفرت الخيام لإقامة اللاجئين من شمالي فلسطين. وبدأت الأونروا عملياتها في المخيم سنة 1952. ومعظم السكان من القرى والمدن الفلسطينية الواقعة شمال فلسطين.

ب. مخيم المية ومية: أنشئ المخيم في سنة 1954، وهو مخيم صغير يقع في التلال على مسافة أربعة كيلومترات شرقي مدينة صيدا.

4. مخيمات منطقة صور:

أ. مخيم برج الشمالي: يقع مخيم برج الشمالي على مسافة ثلاثة كيلومترات شرقي مدينة صور جنوب لبنان. وأنشئ المخيم سنة 1948؛ لتوفير الخيام لإقامة لاجئي فلسطين من القرى التابعة لقضاء صفا. وبدأت الأونروا تقديم الخدمات في المخيم سنة 1955، ويحتضن المخيم أيضاً لاجئي فلسطين من مناطق أخرى في لبنان.

ب. مخيم البص: يقع مخيم البص على مسافة 1.5 كم جنوبي مدينة صور. وأنشأت المخيم في الأساس الحكومة الفرنسية سنة 1939؛ لإقامة لاجئي أرمينيا. وفي سنة 1948 استقبل المخيم اللاجئين الفلسطينيين.

ج. مخيم الرشيدية: يقع مخيم الرشيدية على مسافة خمسة كم جنوبي مدينة صور الساحلية. وأنشأت الحكومة الفرنسية الجزء القديم من المخيم سنة 1936 لإقامة لاجئي أرمينيا، وأنشأت الأونروا "المخيم الجديد" سنة 1963 للاجئين الفلسطينيين

الذين تمّ إخلاؤهم من "مخيم غورو" في بعلبك، والذين أتوا في الأساس من قرية دير القاسي، وقرى قضاء علما، والنهر، والقرى الأخرى في شمالي فلسطين.

د. مخيم ويفل (الجليل): يقع مخيم ويفل على مسافة 90 كم شرقي بيروت في وادي البقاع، بالقرب من مدينة بعلبك. كان المخيم في الأصل عبارة عن ثكنات للجيش الفرنسي، وقد وفرت السلطات اللبنانية 12 مسكناً لتووي اللاجئين سنة 1948. وفي سنة 1952 أخذت الأونروا على عاتقها مسؤولية تقديم الخدمات في المخيم.

ويستطيع حالياً اللاجئون في المخيمات والتجمعات الانتقال والسكن في أي مخيم أو تجمع فلسطيني آخر بدون أية معارضة من قبل أجهزة الدولة اللبنانية، إلا أن الأمر لم يكن كذلك في السابق؛ ذلك أن المادة رقم واحد من المرسوم رقم 927 الصادر سنة 1959، الخاص بتنظيم أعمال المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تفيد بأن الفلسطينيين القاطنين خارج المخيمات يستطيعون تغيير محل سكنهم وإقامتهم، إلى أي مكان يشاؤون بمجرد التبليغ بذلك. أما بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في المخيمات فيتوجب عليهم تقديم طلب ترخيص بالنقل من مخيم إلى آخر، استناداً للمادة ذاتها في الفقرة السابعة منها.

حددت الاتفاقات التي عقدت بين وكالة الأونروا وبين حكومة لبنان واقع هذه المخيمات وحدودها العقارية. وعلى الرغم من أن القسم الأكبر من اللاجئين كان من سكان القرى الفلسطينية؛ فقد تمّ إنشاء المخيمات في ضواحي المدن على أراضٍ فارغة، بعيدة عن التطور العمراني. وعرّفت الأونروا المخيم بأنه "عبارة عن رقعة أرض، خصصتها السلطات المضيفة للأونروا، من أجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين، وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم". ويوجد مكتب خدمات تابع للأونروا في كل مخيم يتردد عليه اللاجئون؛ لتحديث سجلاتهم أو طرح قضايا تتعلق بالخدمات، ويحيل مدير المخيم أمور اللاجئين والتماساتهم التي تفوق صلاحياته إلى إدارة المنطقة التي يقع فيها المخيم، ومهمة مدير المخيم تكمن في متابعة تطوير البنية التحتية في المخيم؛ كإصلاح الشوارع، والأرصفة، والمنازل، وأنابيب المياه... إلخ، وتأمين الدعم الاقتصادي والاجتماعي، ومتابعة مراكز رعاية الأمومة والطفولة، ومراكز الشؤون الاجتماعية والمدارس، والتنسيق مع اللجان الشعبية من أجل حلّ المشاكل العالقة.



ومنذ نكبة 1948 وحتى الآن، بقيت المخيمات الفلسطينية على المساحة الجغرافية ذاتها التي تمّ الاتفاق عليها بين الأونروا والدولة اللبنانية، حيث لا يسمح للاجئين بالتوسع العمراني الأفقي؛ لذلك يأخذ البناء الطابع العمودي الذي عادة ما تكون له تداعيات اجتماعية ونفسية وصحية كبيرة. ومع بسط السلطة التشريعية نفوذها على الأراضي اللبنانية كافة سنة 1991، أصدرت السلطات اللبنانية توجيهات واضحة إلى الأونروا "بمنع إعمار وترميم البنى التحتية، والمساكن في مخيمات اللاجئين في لبنان، وخصوصاً في بيروت"⁴⁴. ولهذا اتخذت الحكومات اللبنانية المتعاقبة موقفاً ثابتاً في منع التوسع الأفقي للمخيمات، على الرغم من ارتفاع عدد السكان بنسبة تزيد عن 300%.

وبسبب زوال مخيمات النبطية وتل الزعتر وجسر الباشا؛ فإن اللاجئين الذين سكنوا تلك المخيمات، والذين بلغ عددهم نحو 30 ألف لاجئ، قد سكن قسم منهم المخيمات الأخرى؛ ولهذا ازدادت أوضاع سكن اللاجئين في المخيمات سوءاً بعد ازدياد الكثافة السكانية، ومنهم من سكن التجمعات الفلسطينية خارج المخيمات، ومنهم من اتخذ من الفنادق المهجورة وبعض المباني اللبنانية القديمة الآيلة للسقوط ومصفاة السيارات والحدائق العامة أمكنة للسكن، في ظروف غير آمنة على الإطلاق. وللدلالة على خطورة تلك الأماكن، يكفي أن نذكر حادثة السيدة فطوم محمد سليمان حمادة (60 عاماً) من قرية الخالصة قضاء صفد، والتي تسكن مباني "تجمع بستان القدس للمهجرين" القريب من مخيم عين الحلوة للاجئين في منطقة صيدا؛ إذ فقدت هذه السيدة ابنتها شادية ذات الأربع سنوات، إثر سقوطها من الطابق الثالث من "بناية سالم" في أثناء لعبها، وذلك لأن جدران ذلك المبنى من الكرتون!⁴⁵

وبعد تطبيق اتفاق الطائف، جرت تسويات مع المهجرين، الذين كانوا يسكنون المباني الخاصة المهجورة وكراجات البنايات؛ ومنها "بناية سلوى الحوت" في بيروت، و"بناية سالم" في مدينة صيدا. إلا أن الأحوال الإنسانية والاضطرارية الماسة أدت منذ سنة 1993 إلى إعمار عدّة مبانٍ من قبّل الأونروا للمهجرين من مخيمي تل الزعتر والنبطية؛ الأول: ملاصق لمخيم شاتيلا للاجئين، وقد تبرعت منظمة التحرير الفلسطينية بالأرض، وقامت الأونروا ببناء مجمعين رئيسيين متقاربين، يعرفان بـ "مباني الأونروا للمهجرين"، ويتألف كل مبنى من أربعة طوابق وتسكن فيه 30 عائلة، أي أن عدد العائلات التي تسكن المجمعين 60 عائلة، هذا بالإضافة إلى بناء مساكن لـ 12 عائلة أخرى

موزعة في المخيم. والتجمع الثاني: قرب مخيم عين الحلوة للاجئين، ويدعى "تجمع بستان القدس"، ويسكن فيه حوالي 40 عائلة، فيما قام الاتحاد الأوروبي بتمويل ترميم جزء من منازل تجمع حي المهجرين في نهر البارد، بالإضافة إلى إعادة تأهيل 102 من المنازل في تجمع العودة للمهجرين، القريب من مخيم عين الحلوة، والذي بلغت تكلفته 340 ألف يورو⁴⁶.

أحد عشر: توزيع سكن اللاجئين في لبنان:

يقوم توزيع اللاجئين في لبنان على أربعة أنواع:

النوع الأول: اللاجئين الذين يعيشون داخل المخيمات ويبلغ عددهم 227,718 لاجئاً حتى 2011/1/1، وتبلغ نسبتهم حسب تقدير الأونروا 50%.

أما بالنسبة لتوزيع الفلسطينيين داخل المخيمات، فأحدث التقديرات تعود إلى 2009/9/30، وهي كالتالي⁴⁷:

جدول 1/4: إحصاء الأونروا لمخيمات لبنان حتى 2009/9/30

اللاجئون المسجلون	المساحة (بالدونم)	اسم المخيم	اللاجئون المسجلون	المساحة (بالدونم)	اسم المخيم
8,710	39.5	شاتيلا	48,274	290	عين الحلوة
9,968	80	البص	33,766	200	نهر البارد
7,995	43.44	ويفل	27,973	248.4	الرشيدية
4,723	54.50	المية ومية	16,202	104	برج البراجنة
4,067	83.6	ضبية	20,059	134	برج الشمالي
613	5.4	مار الياس	16,812	200	البداوي
9,204	-	لاجئون موزعون داخل المخيمات	9,530	-	دكوانة



النوع الثاني: اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات، وينتشرون في المدن والقرى والتجمعات، وخصوصاً بيروت وصيدا وصور وطرابلس، ويبلغ عددهم حتى 2011/1/1 حسب تقدير الأونروا 227,655 لاجئاً ونسبتهم 49.9%.

النوع الثالث: اللاجئون المنتشرون في تجمعات غير معترف بها من قبل الدولة اللبنانية، ولا من الأونروا بحكم أنها غير شرعية، وبحكم أن الأراضي التي يقيمون اللاجئيين فيها هي: إما ملك للدولة اللبنانية، وإما أملاك خاصة. واللاجئون المقيمون في تلك التجمعات مهددون بشكل دائم بالطرد من قبل أصحاب الأرض. كما هو الحال في تجمع القاسمية القريب من مخيمات منطقة صور، والذي تملك أرضه سيدة تدعى الست زهور، وهي وسكان هذا التجمع في صراع دائم في المحاكم اللبنانية. وقد برزت خطورة سكن اللاجئيين في تلك التجمعات مع صدور قرار السلطة اللبنانية في سنة 1998 يقضي بهدم منازل بعض المهجرين المقيمين في تجمع "درب السيم" القريب من مخيم عين الحلوة؛ لشقّ الأوتوستراد الغربي الذي يربط بين مدينتي صيدا وصور في الجنوب، وهذا ما تمّ بالفعل حيث عاش المهجرون حينها مرحلة أخرى من التهجير. والتهديد الثاني، والذي ما زال قائماً، يستهدف جرف منازل حوالي 41 عائلة في تجمع "الشبريحا" للاجئيين في جنوب لبنان أيضاً، للغاية نفسها، أي شقّ طريق الأوتوستراد الذي يربط مدينة صيدا بمدينة صور الساحلية.

ولكن رُبَّ سائل يسأل عن السبب الذي يدعو اللاجئيين الفلسطينيين إلى السكن في التجمعات التي تأسس معظمها بين سنة 1948 أي وقت النكبة وسنة 1955؟ والسبب في ذلك يعود أولاً إلى أن معظم سكان تلك التجمعات هم من البدو من عرب الهيب، والحمدون، والمواسي، والقديرات، والسمنية، وغيرها. واختاروا تلك التجمعات لوجود مساحات جغرافية تكفيهم، وتكفي لإيواء الحيوانات الداجنة التي كانوا يعيشون من خيراتها، وبالتالي السكن في المخيم سيسبب الأذية لبقية اللاجئيين. وثانياً لطبيعة عيش البدوي في فلسطين الذي بشكل عام لم يكن يملك عقاراً محددًا، وإنما ينتقل في الجبال والوديان خاصة في منطقة صفد. والعامل الثالث بسبب انتمائهم للعشيرة والقبيلة؛ لذلك نرى أن معظم العشائر تعيش مع بعضها البعض للحفاظ على النسيج الاجتماعي والعادات والتقاليد المحافظة.

ومن تلك التجمعات في منطقة صور: جلّ البحر، والقاسمية، والبرغلية، والمعشوق. وهناك أيضاً: الشبريحا، وأبو الأسود، والعيثانية، والمسكن الشعبية، وكفربدة، والواسطة، وعدلون، وعلى الطريق الساحلي بين صور وصيدا يقع تجمع الغازية.

وهناك تجمعات للفلسطينيين في منطقتي الشوف وإقليم الخروب: وادي الزينة، وزاروط، وشحيم، ومزبود، وسبلين.

أما التجمعات في منطقة البقاع فهي: بر الياس، وتعلبايا، وسعد نايل، والروضة.

وهناك تجمعات متفرقة وصغيرة على طول الساحل الجنوبي بين صيدا وبيروت وهي: الناعمة، والدامور، والجية، ووادي الزينة.

النوع الرابع: التجمعات التي تكونت تحديداً بعد تدمير مخيم النبطية من قبل الطيران الحربي الصهيوني في سنة 1974، واقتلاع الوجود السكاني من مخيم تل الزعتر، ومخيم جسر الباشا، وتجمعات النبعة، والدكوانة، والمسلخ، والكرنتينا، وحرارة الغوارنة، وسبئية في سنة 1976؛ إذ نزحت تلك العائلات بشكل متدرج لتستقر في النهاية في 13 تجمعاً. وتفيد الدراسة الميدانية التي أعدها مركز العودة الفلسطيني الذي يتخذ من لندن مقراً له، تحت عنوان "المهجرون الفلسطينيون في لبنان بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة"، والتي استهدفت التجمعات الـ 13، أن من بين عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان، يوجد حوالي 1,317 عائلة فلسطينية مهجرة من مخيم تل الزعتر والنبطية حيث استقرت في تجمعات خاصة، ويقدر عدد اللاجئين المهجرين في تلك التجمعات في سنة 2005 بحوالي 7,092 مهجر، 3,532 من الذكور، و3,560 من الإناث، منهم 97 عائلة غير مسجلة، و23 عائلة من فاقد الأوراق الثبوتية، يعيشون ظروف إنسانية صعبة على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، والصحي، والتربوي، والبنى التحتية⁴⁸.



جدول 1/5: توزيع المهجرين الفلسطينيين في لبنان نتيجة الأحداث 1974-1976
(حسب تقديرات 2005)

اسم التجمع	عدد العائلات	عدد الأفراد	عدد الذكور	عدد الإناث	غير المسجلين	فاقدي الأوراق	المخيمات أو التجمعات التي تهجروا منها
منطقة طرابلس / شمال لبنان	115	772	381	391	4	-	تل الزعتر، النبطية، صبرا، شاتيلا
البدوي	125	740	354	386	3	10	النبطية، تل الزعتر
منطقة بيروت	40	217	118	99	-	-	النبطية، تل الزعتر، شاتيلا
شاتيلا	289	1,733	845	888	1	-	تل الزعتر
المنطقة الصناعية	12	70	37	33	-	-	برج الشمالي
بستان القدس	57	259	124	135	9	-	برج الشمالي، البص، الرشيدية، تل الزعتر، شاتيلا
أوزو	86	445	229	216	16	-	النبطية، تل الزعتر، برج الشمالي
منطقة صيدا / جنوب لبنان	210	1,016	526	490	14	5	النبطية، الرشيدية، تل الزعتر
العودة	240	1,126	550	576	21	2	النبطية، تل الزعتر، برج الشمالي
درب السيم	19	95	44	51	4	-	النبطية، تل الزعتر، برج الشمالي
الطوارئ	45	215	114	101	2	-	تل الزعتر، الرشيدية، النبطية، برج الشمالي
الهمشري	60	306	159	147	23	6	برج الشمالي، تل الزعتر، المية ومية، النبطية، الرشيدية
الفوار	19	98	51	47	-	-	تل الزعتر، النبطية
المجموع	13 تجمعاً	7,092	3,532	3,560	97	23	

الجدول من الدراسة الميدانية لمركز العودة الفلسطيني/لندن.

إثنا عشر: لماذا السكن في المخيم؟:

ما يزال عدد كبير من اللاجئين يسكن المخيمات، على الرغم من مرور 57 سنة هي عمر النكبة، وتعود هذه الظاهرة إلى عدد من الأسباب أهمها:

1. أن العائلة والقرية دعمت البناء الاجتماعي في المخيم، لذلك نرى أن الأقارب قد اختاروا منازل ملاصقة لبعضها البعض، كما أن اللاجئين عمدوا إلى تسمية بعض الأحياء باسم القرى الفلسطينية، كما هو الحال في حارة الدوامنة (نسبة إلى قرية الدامون) في مخيم نهر البارد، أو أحياء صفورية والصفصاف وطيطبا في مخيم عين الحلوة، أو حارات نحف أو كويكات أو علما في مخيم الرشيدية. وقد لاحظ أحد الباحثين أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي في الأساس مشكلة اقتلاع جماعي/ مجتمعي... وأن تجربة اقتلاعهم حطمت الروابط التي تربطهم بعاداتهم، وبيئتهم، وعائلاتهم، وأقاربهم، ومجتمعهم. وأن الفلسطينيين الذين شردوا سنة 1948 كانوا ينتمون إلى مجتمعات شكّلت العائلة فيها مصدر الدعم، وأن العائلة الفلسطينية أثبتت استحالة شرخها أو كسرها، وكانت الوسيلة والدافع، الذين من خلالهما استطاع الفلسطينيون التكيف مع ظروف نفيهم، وبالتالي الارتقاء بغرض بقائهم⁴⁹.

2. تأمين الحماية والأمن المادي والمعنوي؛ إذ يسهل اعتماد اللاجئين على بعضهم البعض في الحالات الطارئة.

3. فقدان المصادر والموارد التي تؤمّن للاجئين إيجاد أماكن بديلة خارج حدود المخيم، وإذا توفرت تلك المصادر، فإن عملية تغيير السكن تصطدم بالقانون اللبناني الذي صدر في 2001/3/21، والذي يقضي بحرمان الفلسطيني من تملك أية قطعة أرض خارج حدود المخيم.

4. فقدان الشروط المعيشية بالقدرة على ممارسة الحياة العملية خارج المخيم نتيجة القرار اللبناني الذي كان يمنع الفلسطيني من مزاوله أكثر من 70 نوعاً من المهن. وعلى الرغم من قرار وزير العمل طراد حمادة بالتخفيف عن الفلسطينيين في نحو 50 مهنة، إلا أن المنع ظل قائماً من الناحية الفعلية في العديد من المهن الحرة كالطب والمحاماة والصيدلة وغيرها.



5. يرى بعض اللاجئين أن الوجود في المخيم، يتخذ طابع الحفاظ على العادات والتقاليد الإيجابية الموروثة، وبالتالي يوفر المناخ الاجتماعي المترابط والمحافظ.

6. أن المخيم هو رمز الإقامة المؤقتة للجوء، ورمز حق العودة إلى الديار.

ثلاثة عشر: الخوف من التوطين وإفشال محاولات تحسين الإسكان للاجئين:

بعد اتفاق الطائف تمّ طرح عدد كبير من مشاريع تحسين ظروف عيش اللاجئين، ولكن في كل مرة كانت تلك المشاريع تصطدم بخوف بعض اللبنانيين من عملية التوطين، الأمر الذي استغلته أطراف طائفية ومذهبية، معادية تاريخياً للوجود الفلسطيني في لبنان، وحولته إلى مادة إعلامية لشنّ حملة شعواء اتسمت بالسلبية الشديدة. ومن هذه المشاريع، على سبيل المثال:

1. مشروع منطقة جزين:

تناولت وسائل الإعلام اللبنانية أن هناك خرائط في مكاتب الأونروا لمناطق لبنانية تمّ استطلاعها، ووضعت تقارير عن ملاءمتها لسكن اللاجئين الفلسطينيين. وقد تمّ استطلاع أرض في منطقة وادي خالد مساحتها 14 هكتاراً، إضافة إلى قطعة أرض أخرى واسعة شرقي مدينة صيدا، في البيسارية، وقد أعلنت الأونروا أن لا صحة لذلك؛ لكن الاتهامات استمرت في الادّعاء ردحاً من الزمن بأن المناطق المستطلّعة شملت مراح الحباس - عبرا القديمة، وعين المير، ولبعا، وذلك لإسكان نحو 400 عائلة فلسطينية هناك. وفي إطار الحملة المضادة ذاتها نشرت جريدة الديار⁵⁰، في اليوم ذاته، ما وصفته بمخاوف من مشروع إسكاني توطيني آخر في "وادي لامارتين" في جبل لبنان.

2. مشروع القرية:

لإسكان ستة آلاف عائلة مهجرة من المخيمات المدمرة (تل الزعتر، والنبطية، وجسر الباشا). وقد نظر إليه بعض أصحاب الحملة على الفلسطينيين على أنه يهدف إلى إبقائهم في لبنان، معللاً ذلك بأن المساحة المقترحة في الشوف (1.2 مليون م²) تكفي 12 ألف أسرة وليس ستة آلاف أسرة، وأن البناء مقرر لقرية نموذجية، ومشغل خفيفة لتوفير عمل

للفلسطينيين، لتشكل نموذجاً لتوطينهم. غير أن المشروع قد تمّ تجميده من الناحية العملية، وتم التنكّر للمهجرّين حيث اضطر كل واحد أن يرتّب أموره بنفسه⁵¹.

أربعة عشر: الملكية العقارية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

عانت المخيمات، وما تزال من الكثافة السكانية، ويسكن ما نسبته 60% من اللاجئين مجاناً، و30% منهم بالإيجار، بينما يمتلك الباقون مساكنهم⁵². وإذا كانت مساحة المخيمات الرسمية، المعترف بها من قبل الأونروا والدولة اللبنانية، والتي يقيم عليها اللاجئون، حالياً تقدر بـ 1,482.82 دونماً، فما هي المساحة التي يملكها اللاجئون خارج المخيمات، خصوصاً بعد إصدار قانون التملك في 20-21/3/2001 الذي حرم بموجبه الفلسطينيون بطريقة غير مباشرة من أن يمتلك أي قطعة أرض بحجة محاربة التوطين؟ وكم هي المساحة الإجمالية التي يقيم عليها اللاجئ الفلسطيني مقارنة بمساحة لبنان الإجمالية البالغة 10,452 كم²؟.

والجدول التالي يظهر تملك الفلسطيني للعقارات خارج المخيمات، والتي خلصت إليه وزارة المالية اللبنانية من بداية سنة 1993 وحتى 1993/8/25⁵³.

جدول 1/6: ملكية الفلسطينيين للعقارات خارج المخيمات 1993

المحافظة أو القضاء	ملكية الفلسطينيين (بالدونم)	المجموع المصرح به للبيع للأجانب (بالدونم)	النسبة المئوية %
بيروت	2,390	20,214	11.8
بعبدا	48,649	227,311	21.4
المتن	3,294	73,457	4.5
كسروان	1,224	19,484	6.3
صيدا	44,395	45,398	97.8
النبطية	-	2,669	0
الشمال	5,321	20,624	25.8
البقاع	25,184	100,911	25
المجموع	130,457	510,068	25.6



إن الجدول السابق يشير وبشكل واضح بأن الفلسطينيين حتى تاريخه يمتلك فقط 25.6% من المساحة المسموح بها لتملك الأجانب، وبنسبة 1.25% من مساحة لبنان الإجمالية. أي منذ نكبة فلسطين في سنة 1948 وحتى سنة 1993، لم يمتلك الفلسطينيون سوى ربع المساحة المسموح بها للتملك من قبل الأجانب، وهذا يعني أن القرار الذي صدر عن الدولة اللبنانية القاضي بعدم تملك الفلسطيني، بحجة رفض التوطين، يظهر أنه في المكان غير الصحيح، إذ أن الفلسطينيين لم يكونوا يسعون يوماً إلى التملك من أجل التوطين، وما تشير إليه الأرقام هو أن الفلسطيني مصرّ على حقّ العودة، ورفض التوطين، ويتخذ شكل تملكه لأي عقار صفة مؤقتة ليس إلا.

خاتمة:

لن نتوقف اختلالات الأرقام والإحصاءات وعدم دقتها للتوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، لسبب بسيط ربما أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياة اللاجئ اليومية، فالفلسطيني في لبنان عرضة دائماً للانتقال أو الرحيل أو الترحيل من منطقة إلى منطقة، أو من مخيم إلى مخيم، أو من تجمع إلى تجمع، أو من مخيم إلى تجمع، أو من تجمع إلى مخيم... إما بسبب الزواج، أو هرباً من ظروف أمنية، أو بحثاً عن مصدر للرزق. وهكذا؛ فتقلبات الأوضاع السياسية، والأمنية، والاجتماعية التي يعيشها لبنان، وتعيشها القضية الفلسطينية، والمنطقة عموماً بين الفينة والأخرى، كفيلة لتكون سبباً في الحل أو الترحال للاجئين.

ويبقى الأمر الجوهرى، وهو شعور اللاجئ الفلسطيني في لبنان، بأن إقامته مؤقتة، وبأنه سيعود يوماً ما إلى فلسطين.

هوامش الفصل الأول

- ¹ انظر: ريجينا الشريف، **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم 96 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص 29-33.
- ² انظر الكلمة التي ألقاها شلومو غازيت (رئيس الاستخبارات العسكرية السابق في الجيش الإسرائيلي) في مؤتمر المجلس الصهيوني، الذي عقد في 2001/3/18، في كيبوتس "معاليه هميشا" المجاور للقدس، انظر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ردود فعل عربية ودولية، 2001/3/26، في: http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/reaction/2001/2001_3/quds_reaction_26.html
- ³ دونا أرزت، **من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي الإسرائيلي** (نيويورك: مجلس العلاقات الخارجية، 1997)، ص 88.
- ⁴ سلمان أبو ستة، **حق العودة مقدس وقانوني وممكن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001)، ص 23.
- ⁵ موقع مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني، انظر: http://www.shaml.org/publications/monos/mono_refugees_in_lebanon.htm
- ⁶ موقع أقصانا، انظر: <http://www.ouraqa.com/uploads/references/rightOfReturn.pdf>
- ⁷ موقع مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني.
- ⁸ موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، انظر: <http://www.un.org/unrwa/arabic/index.htm>
- ⁹ موقع الأونروا، انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Who_Ref.htm
- ¹⁰ نشرة الأونروا، بيروت، العدد الأول، 2005.
- ¹¹ دانا ناصر القطاني، **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مشتتون بين حق العودة والحياة الإنسانية**، جريدة الغد، عمّان، 2005/7/1.
- ¹² نصري صالح حجاج، **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان... إلى متى؟** (القدس: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 2000)، ص 9.
- ¹³ انظر محاضر الجلسة 16/ مجلس النواب اللبناني في 1951/12/13 في: حسان حلاق، **موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918-1952: عهد الإنتداب الفرنسي وعهد الاستقلال** (عمّان: دار الشروق، 2002).
- ¹⁴ انظر: <http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf>
- ¹⁵ جريدة الحياة، لندن، 2006/1/8. ملاحظة: تم تقريب الكسور العشرية في المعدلات إلى أقرب رقم صحيح.
- ¹⁶ صفحة الإنترنت (اللاجئون في لبنان)، انظر: <http://www.pala7rar.org/leb.html>
- ¹⁷ نشرة العودة، لندن، مركز العودة الفلسطيني، العدد 160، نيسان/أبريل 2005.
- ¹⁸ ليلى الحر، **الفلسطينيون في لبنان** (بيروت: دار النهار، 1970)، ص 17.
- ¹⁹ هاني مندر، "العمل والعمال في المخيم الفلسطيني"، بحث ميداني عن مخيم تل الزعتر.
- ²⁰ Nawaf Salam, "Between Repatriation and Resettlement: Palestinian Refugees in Lebanon," *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIV, no. 1, Autumn 1994, p. 20.
- ²¹ لكس تاكنبرغ، **وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 25.



عدد أفراد الأسر اللاجئة، ملف مخيمات اللاجئين، موقع الأونروا، 2006/3/31، انظر: www.unrwa.org 22
Report of the Commissioner General of the United Nations Relief and Work Agency for 23
Palestine Refugees in the near East 1 July 2004 - 30 June 2005, General Assembly Official
Records (A.60,13), (U.N.: New York, 2005), p.73.

UNRWA Statistical Profile-Education, p. 2, www.unrwa.org, 24
وهذه النسب مبنية على الأرقام المعلنة في هذا التقرير للعام 1998-1999، وعلى الرغم من قدم هذه الإحصائية،
إلا أنها تصلح مؤشراً لأن شيئاً لم يتغير من الناحية القانونية، على قدرة اللاجئين الفلسطينيين على إلحاق
أبنائهم بالمدارس الرسمية في كلا البلدين.

UNRWA in Figures, as of 30 June 2006. 25
وتفيد هذه الإحصائية الدورية للأونروا أن عدد الطلاب الملتحقين بمدارسها في سورية بحلول 2006/6/30
كانوا 64,196 طالباً، بينما كان عددهم في لبنان 39,290 طالباً فقط.

26 وهم الذين طردهم الاحتلال من أرضهم بعد سنة 1948، مثل عرب السمنية الذين خرجوا سنة 1948 ثم
عادوا إلى أرضهم وعاد الاحتلال وطردهم سنة 1956، إضافة إلى بعض النازحين بعد حرب سنة 1967،
وبعض نازحي هذه الحرب الذين كانوا في الأردن وجاءوا إلى لبنان سنة 1970 مع منظمة التحرير بعد
المواجهات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، ويقدر عدد فاقد الأوراق الثبوتية من هذه الفئات
جميعاً بين 3-5 آلاف لاجئ. حول تركيبة هذه الفئة انظر: محمود العلي، تسجيل اللاجئين الفلسطينيين
في الأونروا في لبنان (بيروت: مركز باحث للدراسات، 2006)، ص 6، في:

الدولية، لبنان: القيود المفروضة على حقوق الأطفال الفلسطينيين اللاجئين، مذكرة إلى لجنة حقوق الطفل،
وثيقة رقم 18 MDE/2006/004/2006/6/5، ص 2، في:

<http://ara.amnesty.org/library/Index/ARAMDE180042006>

وكذلك يفيدنا توزيع أصول اللاجئين بحسب استطلاعي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ومعهد
فافو للدراسات الدولية التطبيقية بأن الرقم هو في حدود ثلاثة آلاف، انظر: استطلاع رأي اللاجئين
الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2006/5/20؛ وانظر أيضاً:
Age A. Tiltne, *Falling Behind: a Brief on the Living conditions of Palestinian Refugees in
Lebanon* (Oslo: Fafo, 2005), p. 32.

27 الاستطلاع الشامل لآراء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،
2005/11/13.

28 هم الذين حذفهم الأونروا من السجلات نتيجة عدم انطباق معايير الحاجة للغوث والمساعدة عليهم، لكنهم
سجلوا رسمياً لدى الأمن العام اللبناني، ويحصلون على بطاقات تعريف لمدة عام واحد ولا يحق لهم
الحصول على خدمات الأونروا، لكن الأخيرة عادت وسمحت لهم بالاستفادة من بعض خدماتها مثل التعليم
تحت ضغط حاجتهم الملحة، وتتفاوت التقديرات في عددهم بين 10-40 ألف شخص، انظر مثلاً: منظمة العفو
الدولية، مرجع سابق، ص 2.

29 *Annual Report of the Department of Health* (UNRWA: 2005), p. 6.

30 دراسة ميدانية بعنوان "ماضٍ صعب ومستقبل غامض". قام بالدراسة معهد فافو للدراسات الدولية
التطبيقية، وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية في لبنان، بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء
والمصادر الطبيعية الفلسطينية. بيروت، 2003/6/6. والفافو هو معهد نرويجي تموله وزارة الخارجية
النرويجية، وكلفت النرويج من قبل "مجموعة العمل الخاصة باللاجئين" بتوفير معلومات عن اللاجئين
الفلسطينيين.

- ³¹ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2010** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2010)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/palpeople2010_A.pdf
- ³² مقابلة مع قاسم عينا، منسق تجمع المؤسسات الأهلية العاملة في الوسط الفلسطيني في لبنان، بيروت، 2006/3/19.
- ³³ دراسة أوضاع المهجرين الفلسطينيين في لبنان منذ 1972 وحتى 1988، الهيئة الفلسطينية للإغاثة والتنمية، بيروت، ص 21-22.
- ³⁴ مسح للمهجرين في سورية بالتعاون مع دائرة شؤون العائدين، في: المكتب المركزي للإحصاء، الدائرة الاقتصادية، م.ت.ف، 1990.
- ³⁵ ورشة عمل: أوضاع المهجرين الفلسطينيين في لبنان، الأونروا، صيدا، لبنان، 1990/3/22، ص 15.
- ³⁶ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11"** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ديسمبر 2010)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1724.pdf
- ³⁷ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2010**.
- ³⁸ انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "11"**.
- ³⁹ باحث للدراسات، اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، 2005/4/23.
- ⁴⁰ مقابلة مع محمود ليلي (أبو هشام)، مسؤول اللجنة الشعبية لمخيم نهر البارد، مخيم نهر البارد، 2006/4/24.
- ⁴¹ مقابلة مع الأب فادي حلاوة، الناطق الرسمي باسم مخيم ضبية، مخيم ضبية، 2006/1/16.
- ⁴² مقابلة مع أبو محمد واكد، مسؤول اللجنة الشعبية لمخيم ويفل (الجليل)، مخيم الجليل، 2006/3/7.
- ⁴³ الأرقام من ملف مخيم اللاجئين، موقع الأونروا، آذار/مارس 2004.
- ⁴⁴ هيام القصيفي، من أصدر تعليمات بعدم إعمار المخيمات؟، جريدة النهار، بيروت، 1997/2/21.
- ⁴⁵ نشرة العودة، العدد 156، كانون الأول/ديسمبر 2004.
- ⁴⁶ مقابلة مع أوليفيه دوريجل، منسق مشروع إعادة تأهيل تجمع العودة للمهجرين، صيدا، 2006/2/17.
- ⁴⁷ انظر: <http://www.unrwa.org/userfiles/2011092751833.pdf> و http://www.unrwa.org/userfiles/file/Resources_arabic/Statistics_pdf/TABLE3.pdf
- ⁴⁸ علي هويدي، **المهجرون الفلسطينيون في لبنان: بين مرارة اللجوء ومآسي الهجرة** (لندن: مركز العودة الفلسطيني، 2006).
- ⁴⁹ لورما مصرية، "سياسيولوجي أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين: تجربة لاجئ قطاع غزة"، مجلة **السياسة الفلسطينية**، نابلس، مركز الدراسات والبحوث الفلسطينية، السنة 4، العدد 13، شتاء 1997، ص 80.
- ⁵⁰ غسان وهبة وجوني منير، المطران جون كويتير يثير التوطين في منطقة جزين، جريدة الديار، بيروت، 1998/2/24.
- ⁵¹ سهيل الناطور، الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية، النهار، 2002/8/26، نقلاً عن: فدى نصر الله، رؤى لبنانية عن الفلسطينيين في لبنان: مؤتمر أكسفورد عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 1996/9/30-27، النهار، 1996/11/9.
- ⁵² حسان حلاق، مرجع سابق.
- ⁵³ سهيل الناطور، الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية، النهار، 2002/8/26، نقلاً عن: عدنان الحاج، قضية تملك الأجانب بين التدابير المؤقتة وفتح باب الخلافات والتلاعب، السفير، 1993/10/25.



Conditions of the Palestinian Refugees in Lebanon

Edited By:

Dr. Mohsen M. Saleh

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، كما يعرض مشاريع التسوية السياسية المتعلقة باللاجئين، وهناك فصل خاص حول مأساة مخيم نهر البارد.

وهو يُظهر أن الفلسطينيين يعانون من حرمانهم من عدد من الحقوق المدنية بحجة منع توطينهم. ولكن الحقيقة هي أن الفلسطينيين لا يرغبون أصلاً في التوطين، وإنما يرغبون بمعاملة إنسانية عادلة، غير مرتبطة بإعطائهم الجنسية، أو الحقوق السياسية الخاصة بأقرانهم اللبنانيين.

والكتاب موثق من الناحية العلمية، ويستعين بالكثير من الجداول والأرقام والإحصائيات التي تدعم الحقائق والمعلومات الواردة في النصوص.

ويأتي الكتاب في طبعة مزيدة ومنقحة بعد تحديث الكثير من محتوياته حسب الإحصائيات والمعلومات المتوفرة حتى أواخر سنة 2011.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تيلفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

